

سلسلة دراسات في الفلسفة المعاصرة
(٤)

فلسفة العمل

عند

دونالد دافيسون

دكتور بهاء درويش

كلية الآداب - جامعة القيمة

الناشر للفيزياء

جلال حزى وشركاه

الناشر: منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه

٤٤ شارع سعد زغلول - محطة الرمل - الاسكندرية - ت/ف: ٤٨٧٣٢٠٣ - ٤٨٥٣٠٥٥ - ٤٨٥٣٠٥٤ الاسكندرية

٣٢ شارع دكتور مصطفى مشرفه - سرتير - الاسكندرية ت: ٤٨٤٣٦٦٢ - ٤٨٥٤٣٢٨ - ٤٨٥٤٣٢٩ الاسكندرية

الادارة: ٢٤ شارع ابراهيم سيد احمد - سحرم بك - الاسكندرية ت: ٣٩٢٢١٦٤ الاسكندرية

Email: monchaa@maktooh.com

حقوق التاليف: جميع حقوق النشر والتأليف والطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع واستخدام كل أو أي جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية المتعارف عليها

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق:

اسم الكتاب : فلسفة العقل عند دونالد دالدسن

اسم المؤلف : د. بهاء درويش

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٩٧٤

الترقيم الدولي : 977-03-1086-3

التجهيزات الفنية:

كتابه كمبيوتر : مكتب سروات للكمبيوتر

طباعة . شركة الجلال للطباعة

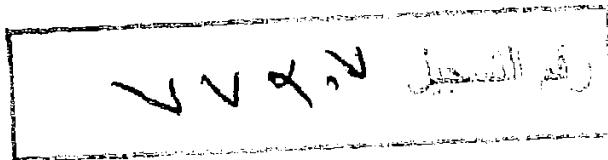
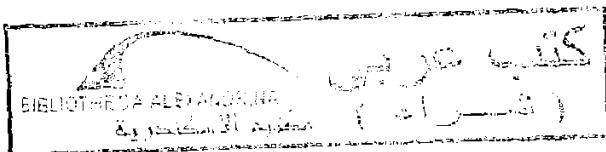
فلسفة العقل
عند
دونالد داقدسن

د. بهاء درويش
كلية الآداب - جامعة المنيا

٢٠٠٤

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
الاسكندرية

الناشر
منشأة المعارف



بسم الله الرحمن الرحيم

«ن والقلم وما يسطرون»

صدق الله العظيم

تحديد مشكلة البحث :

مع تقدم علم الطبيعة والنجاح المطرد الذى حققه فى تقديم تفسير فيزيقى للظواهر الطبيعية^(١) ذهب كثير من الفلاسفة فى القرن العشرين إلى اعتبار نظرياته صاحبة الكلمة فيما يتعلق بتقديم وصف للوجود واعتباره مثلاً يحتذى بالنسبة لسائر العلوم من حيث قدرته على تقديم قوانين دقيقة يمكنه على أساسها تفسير بل والتنبؤ بظواهره الخاصة .

إنعكس ذلك بالضرورة على تصور بعض الفلاسفة للحياة النفسية والعقلية للإنسان ، وهو ما عنى بالنسبة لهم إما محاولة بيان إمكانية رد علم النفس - ذلك المنوط به دراسة الحياة النفسية والعقلية للإنسان - إلى علم الفيزياء أسوة بمحاولات رد العلوم الطبيعية الأخرى - كالكيمياء - إلى علم الفيزياء^{*} ، أى بيان رد ما هو عقلى إلى ما هو فيزيقى ، أو بيان الطابع العلمى لعلم النفس كعلم مستقل وهو ما يعني التوصل إلى قوانين بإمكانها أن تفسر بل وتتنبأ بالظواهر النفسية والعقلية أسوة بعلم الفيزياء ببيان أن هذه الظواهر فى ذاتها ظواهر فسيولوجية ، أى فيزيقية الطابع .

تمثل النظرية السلوكية المحاولة الأولى بينما تمثل النظرية الذاتية المحاولة الثانية . النظرية السلوكية فى إطارها العام - رغم اختلاف أشكالها - هي القول أن الظواهر العقلية والخبرات

(١) إرنست ماير " هذا هو علم البيولوجيا . دراسة فى ماهية الحياة والأحياء" ترجمة د. عفيفى محمود عفيفى سلسلة عالم المعرفة . يناير ٢٠٠٢ . ص. ١٩
* فى محاولة رد الكيمياء إلى الفيزياء . انظر "الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، لكارل بوير . ترجمة بهاء درويش ، منشأة المعارف ، ١٩٩٨ ص ٦٧ وما بعدها .

والإحساسات ليست سوى سلوك، والسلوك إما سلوك ظاهري - كالقول أو الفعل - أو تغيرات عصبية تصيب المخ⁽¹⁾. والنظرية السلوكية في ردها الآلام والإحساسات مثلا - من حيث أنها حالات خاصة لا يمكن سوى لصاحبها التتحقق بطريقة مباشرة من وجودها - إلى سلوك، فإنها تحاول تفسير الحالات النفسية والعقلية للآخرين بطريقة تجعل من الممكن التتحقق من وجود هذه الحالات من حيث أن السلوك ذو طبيعة فيزيقية ويمكن لغير صاحبه أن يلاحظه ومن ثم أن يتحقق من وجوده⁽²⁾.

أما النظرية الذاتية فقد رأت أن المسألة لا تكمن في إمكانية الرد، إذ الإحساسات والسلوك جميعها ظواهر فسيولوجية - أي ذات طبيعة واحدة، ومن ثم فإنها رغم اختلافها النوعي إلا أنها ظواهر فيزيقية ومن ثم فإنها جمیعاً تخضع لقوانين فيزيقية ويمكن التعبير عنها تعبيراً فيزيقياً⁽³⁾.

وإذا كان الطابع العلمي يظهر هنا في محاولة الوصول إلى هذه القوانين الفيزيقية التي تفسر الظواهر العقلية للإنسان، فإن النظرية الثالثة - والتي تدعم القول أن لعلم النفس طابعاً علمياً مثله في ذلك مثل علم الفيزياء - هي النظرية التي تبناها كارل هيمبل والتي تذهب إلى أن للأفعال الإنسانية التي تقوم بها أسباباً هي على هذه

(1) محمود زيدان "في النفس والجسد. بحث في الفلسفة المعاصرة". دار الجامعات المصرية. ص 57.

(2) Chappell.. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" Dover Publications. Inc. New York. 1st published. 1998 p.9.

(3) Ibid. p. 20.

لأفعال . حيث العلاقة بين الأفعال وأسبابها علاقة تبررها مبادئ عامة تأخذ شكل القوانين .

قبل الفيلسوف الأمريكي دونالد دايفدسن (١٩١٧ -) - والذى يعمل حالياً أستاذًا للفلسفة بجامعة كاليفورنيا - وفي إطار محاولته تقديم نظرية يفسر بها الحياة العقلية للإنسان - نقطة البداية فى كل نظرية من هذه النظريات الثلاث رافضاً لنتائجها جميراً رأى دايفدسن أن الحياة العقلية ذات طابع فيزيقى (قبول نقطة بداية النظرية السلوكية) فالحوادث العقلية - موضوع علم النفس - حوادث فيزيقية دون أن يعني ذلك إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء (رفض النتيجة) ، والحوادث العقلية تجمعها هوية بالحوادث الفيزيقية (قبول نقطة بداية النظرية الذاتية) إلا أنه لا وجود لقوانين سيكوففيزيقية أو لقوانين نفسية يمكنها تفسير والتنبؤ بالظواهر النفسية (رفض نتيجة النظرية الذاتية) . للأفعال الإنسانية دائماً أسباب هي علل هذه الأفعال (نقطة بداية كارل هيمبل) إلا أن هذا لا يعني أن التفسير الذى يقدمه علم النفس له طابع القوانين بالمعنى ذاته الذى تعد به قوانين علم الفيزياء قوانين (رفض النتيجة) .

إن المهمة التى يحاول الباحث أن يضطلع بها هي بيان إلى أي مدى يستطيع دونالد دايفدسن أن يجمع هذا الذى يعد - مجموعة من التناقضات - فى إطار واحد . كيف يمكن بيان أن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية دون أن تكون هناك قوانين من أي نوع تحكم هذه الحوادث ؟ وما

السبب في ذلك؟ ولم رأى دافدسن أن الحوادث الفيزيقية في مجال العلوم الفيزيقية تخضع لقوانين يمكن الكشف عنها، بينما تستقل الحوادث العقلية - موضوع علم النفس - عن الخضوع لأى قوانين؟ وبأى معنى رأى أن علم النفس ليس علماً بالمعنى الذي يكون به علم الفيزياء علماً؟.

للإجابة على هذه التساؤلات - وتساؤلات أخرى ستعن لنا أثناء البحث - سيرحاول الباحث أن يقدم عرضاً موجزاً للنظريات السلوكية والذاتية ونظرية كارل هيمبل، تلك التي مثلت نقطة البداية التي إنطلقت منها دافدسن، ثم عرض تصوره المفصل للحياة العقلية للإنسان، ذلك التصور الذي أدى به إلى عدم قبول نتائج النظريات الثلاث، على أن ننهى بحثنا بالنتائج التي نكون قد توصلنا إليها.

النظرية السلوكية

النظرية السلوكية - أو النزعة السلوكية - في شتى صورها هي القول أن الظواهر العقلية في الإنسان والخبرات والإحساسات ليست سوى سلوك، والسلوك إما سلوك ظاهري - كالقول أو الفعل - أو تغيرات فسيولوجية داخل الإنسان.

لقد بدأت النزعة السلوكية في علم النفس على يد جون واطسن (1878 - 1958) كمنهج وكنظرية أنطولوجية. فهي كمنهج تنادي بقصر الإهتمام - فيتناول الظواهر النفسية - على مظاهر السلوك التي تصدر عن الإنسان في البيئة من حوله، فذلك فقط مما يقبل الملاحظة العامة*، بينما هي كنظرية تذهب إلى أن الموضوع الوحيد الذي يمكن لعلم النفس دراسته هو السلوك القابل للملاحظة. فلم يحدث أن ظهر مصطلح «الوعي» في مفردات أى علم طبيعي، من هنا فإن على علم النفس بالمثل أن يتخلص منه**. ليس الإحساس بالألم سوى سلوك لا إرادى يقوم على

* يقول واطسن «ان علم النفس كما يراه أصحاب النزعة السلوكية هو فرع تجريبي موضوعي لعلم طبيعي، مدفع النظري التأثير بالسلوك والسيطرة عليه، حيث لا يشكل الاستيطان أى جزء من منهجه»، (Watson, 1913, p. 158).

ويقول: «إذا أردت - كعالم نفس - أن تظل عالماً بالمعنى العلمي الكلمة، فعليك أن تصف سلوك الإنسان بالمصطلحات نفسها التي تستخدمها في وصفك لسلوك الثور الذي تذبه»، (Watson, 1970, p. IX).

** ويقول «يبدو أن الوقت قد حان ليتخلص علم النفس من أى إشارة للوعي متوفماً أن الحالات العقلية هي موضوع الملاحظة.. إن هذا الاستبعاد المفتوح لحالات الوعي كمواضيع للبحث في ذاتها سيزيل العائق الموجود والذي يفصل بين علم النفس والعلوم الأخرى»، (Watson, 1913, p. 163, 177).

Block, Ned, (ed.) "The Nature of Consciousness - Philosophical Debates" MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1998 p. 16.

قوانين المتبه والإستجابة الآلية، كما يعتمد الإدراك العسى على القانون نفسه، فليست الرؤية سوى تنبئه ضوئي يسقط على العين وينتقل بطريقة آلية إلى الأعصاب فالمخ الذي يستجيب بطريقة آلية. كما لاحظ واطسن أن بعض العمليات العقلية كالذكر أو الصور الحسية أو الصورة اللاحقة قد تعبّر عن ذاتها في سلوك خارجي، وحينئذ يفسر تلك العمليات بفضل تغيرات فسيولوجية معينة في الجهاز العصبي أو في المخ، حتى، السلوك الظاهر في البيئة يعبر عن ذاته في صورة تغيرات فسيولوجية في الأحشاء والغدد ونبض القلب وتغيرات في خلايا المخ ونحو ذلك. إذا لا معنى للشعور والعقل والحالات النفسية والحوادث العقلية غير تلك التغيرات الفسيولوجية والحركات الظاهرة⁽¹⁾.

فإذا انتقلنا إلى النزعة السلوكيّة في الفلسفة، فإنه يمكن القول أن فيلسوفى الوضعية المنطقية أوتونيراث ورودلف كارناب قد تبنا التفسير السلوكي للحياة النفسية والعقلية والذي كان يعني بالنسبة لهما بيان كيف أن القضايا عن العمليات العقلية والحالات الشعورية قضايا مكافئة منطقياً للقضايا عن السلوك الخارجي للأفراد، أي قضايا لها معنى واحد⁽²⁾. فعلى يد أوتونيراث تحالف الوضعية المنطقية مع الإتجاه السلوكي، ذلك أنه إذا أمكن بيان هذا التكافؤ المنطقي، فإن هذا يعني إمكانية تعبير لغة الفيزياء عن

(1) محمود زيدان، في النفس والجسد، مرجع سابق من ٤٧.

(2) Passmore, John "A Hundred Years of Philosophy", Pelican Books, reprinted 1972, p. 378.

الحياة النفسية والعقلية - أي التعبير عن هذه الأخيرة كعمليات بيولوجية تحدث في مكان وزمان، ومن ثم بيان إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء للدليل على «وحدة العلم»⁽¹⁾ وهو المشروع الذي أملت الوضعية المنطقية من تبنيها لتفسير السلوكي للحياة العقلية أن تتحقق.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت الوضعية المنطقية قد تحالفت مع النزعة السلوكية في علم النفس، فإن هدف كل منها مختلف. لقد هدفت الوضعية المنطقية من تبني النزعة السلوكية بيان أن الظواهر جميعها من نوع واحد - ظواهر فيزيقية وذلك برد الظواهر العقلية النفسية إلى سلوك وتغيرات فسيولوجية، ومن ثم بيان إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء والبرهان على وحدة العلوم. أما النزعة السلوكية - في علم النفس - فكانت تهدف إلى بيان وقوف علم النفس كعلم طبيعي إلى جانب العلوم الطبيعية الأخرى - أي على المستوى نفسه للعلوم الطبيعية الأخرى دون أن تهدف من ذلك إلى ذوياته في علم الفيزياء.

وعلى كل فليس من البسيط بيان أي الإتجاهين أثر في الآخر: هل وجدت الوضعية المنطقية في السلوكية النفسية إتجاهًا جاهزاً تستعين به لتحقيق هدفها في بيان وحدة العلوم؟ أم أن سيادة الإتجاه الوضعي بصفة عامة في بداية القرن العشرين هي التي مهدت الطريق لتبنى علم النفس للمنهج وللنظرية السلوكية في

(1) Ibid. p. 376.

مواجهة الإتجاه الإستبطاني «والذى فشل فى أن يحقق لعلم النفس الطابع العلمي بالمعنى الدقيق للعلم»⁽¹⁾.

وعلى كل فإنه لما كانت النزعة السلوكية - لدى نيرات وكارناب - تحاول بيان الإحساسات والسلوك على أساس منطقى، أى أن القضايا عن العقل والوعى يمكن بالتحليل بيان أنها ليست سوى قضايا تصف السلوك، كانت الحجج التى وجهت لها حججاً منطقية تتجه نحو هذا الأساس المنطقى الذى تقوم عليه النزعة السلوكية. من هنا كان الاعتراض الرئيسي الموجه للنزعة السلوكية مقاده أنه لا تناقض بين قولى عن شخص ما أنه يشعر بألم ما وأنه في الوقت نفسه لا يسلك بأى طريقة ما⁽²⁾.

بالإضافة إلى هذه الحجة الرئيسية هناك حجتان فريتان ضد النزعة السلوكية يمكن التعبير عنهما على النحو التالي: ١- إذا كانت النزعة السلوكية صادقة، فإنه بإمكانى أن أعرف أن لدى ألمًا ما أيضًا عن طريق ملاحظة سلوكي. ولما لم يكن يحدث أننىلاحظ سلوكي الخاص متى كان لدى ألم، فإن النتيجة باختصار هي عدم صدق النزعة السلوكية⁽³⁾.

٢- لو كانت النزعة السلوكية صادقة، فإنه يجب أن يكون بإمكانى دائمًا - من حيث المبدأ - أن أكتشف متى يكون لديك ألم

(1) Block. Med et al (eds.) op.cit. p. 15.

(2) Chappel. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 10.

(3) Ziff. Paul "About Behaviorism" in "the Philosophy of Mind" op. cit. p. 147.

ما وذلك بلحظة سلوكك، ولما لم يكن بإمكانى دائمًا - حتى من حيث المبدأ - أن أكتشف أنك تشعر بألم متى كان لديك ألم، بينما بإمكانى دائمًا أن ألاحظ سلوكك، فإنه ينبع أن النزعة السلوكية ليست صادقة⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الاعتراضات التى تم توجيهها للسلوكية فى شكلها المبكر صحيحة، فإنه تجدر الإشارة أنه ليس هذا هو فقط الشكل الوحيد الذى تتخذه النزعة السلوكية. هناك إتجاهات سلوكية حاولت تقديم حججاً أكثر قوة للتغلب على هذه الصعوبات، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال الاتجاه السلوكى لدى جلبرت رايل الذى يعد المعبر الحقيقي عن السلوكية الفلسفية.

حاول جلبرت رايل التغلب على الصعوبات التى واجهت السلوكية المبكرة التى أوجدت هوية بين الحياة الشعورية فى الإنسان والتغيرات الفسيولوجية فى المخ أو العركات البدنية التى تظهر للآخرين وذلك بتبنى إتجاهها سلوكياً مفاده أن الحياة النفسية ليست سوى نماذج معينة من السلوك دون أن يعني ذلك السلوك الراهن للشخص فقط وإنما الاستعداد أيضاً للسلوك⁽²⁾.

رأى جلبرت رايل أن العقل مجموعة من الإستعدادات للسلوك إذا توافرت ظروف معينة، ولكن حين لا يتوفّر السلوك يظل صحيحاً أن لدينا تلك الإستعدادات. ليس الذكاء مثلًا سوى استعداد

(1) Chappel. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 10.

(2) محمود زيدان، في النفس والجسد، مرجع سابق من 174.

معين لسرعة التكيف مع المواقف المفاجئة أو وحدة الذهن وتجنب الأخطاء، وقد لا يbedo ذكاء الذكي في كل لحظة، لكنه حين يواجه موقفاً مفاجئاً أو يقوم بعمل ذهني صعب، فإنه أكثر استجابة ونجاحاً من غيره. وحين نقول أن إنفعال الغضب أو الخوف إستعداد للسلوك، لا نعني دائماً سلوك الصياح وخروج الفرد عن طوره أو الهرب.. في كل الأوقات التي يحياها العاصب أو الخائف وإنما تبدو هذه النماذج من السلوك إذا أثاره شخص ما أو ظهر ما يعتبر إهانة له⁽¹⁾. وبالمثل يفسر رايل الإرادة بأنها ليست سوى أداء عمل معين فعلاً أو إستعداد للقيام به إن توفرت ظروف معينة⁽²⁾.

على هذا النحو يكون جلبرت رايل بتبني فكرة الإستعداد للسلوك قد حاول دفع الإعترافات السابقة القائلة بإمكان حدوث خبرات دون أن يصحبها سلوك⁽³⁾.

وعلى كل فإنه سواء حاولت السلوكية في شكلها المبكر رد الحياة النفسية والعقلية إلى سلوك، أو حاولت السلوكية الفلسفية - لدى جلبرت رايل مثلاً - ردتها إلى إستعداد للسلوك، فإن الإتجاهين قد حاولا تبرير موقفهما الفلسفى إنطلاقاً من أسس منطقية، ومن هنا كانت محاولة بيان خطأ النزعة السلوكية قائمة بالمثل على أساس منطقية عقلية.

(1) المرجع السابق من 175.

(2) المرجع السابق من 175.

(3) المرجع السابق من 176.

النظرية الذاتية

من هنا جاءت النظرية الذاتية تحاول (١) الدفاع عن هوية الإحساسات أو الوعي والعمليات العقلية على أساس تجريبية وليس على أساس منطقية، (٢) التغلب على الصعوبة التي واجهت النزعة السلوكية الكامنة في عدم قدرتها على رد التصورات الإدراكية كالمعرفة والاعتقاد والفهم والتذكر والإرادة إلى عمليات داخلية، مما يعني وفقاً لها أن سائر الظواهر النفسية والعقلية ظواهر فيزيقية تخضع جميعها لقوانين فيزيقية. وإن كان الباحث سيحاول بيان أن ما أملت فيه النظرية الذاتية لم يتحقق، فالحجج التي حاول فلاسفة النظرية الذاتية تقديمها للقول بالهوية هي الأخرى حجج منطقية وليس فروضاً تجريبية كما ادعوا.

يعد بلاس V.T.C.Smart وسمارت T.T.C.Place من أشهر فلاسفة المعاصرين الذين تبنوا النظرية الذاتية. لقد حاول كل منهما بيان أن ما يعنيه بأن الوعي أو الإحساس عملية عقلية أن الذاتية هنا ذاتية فعلية تجريبية وليس ذاتية منطقية، أي أن الوعي أو الإحساس هو ذاته عبارة عن عملية عقلية وليس أن العلاقة بين الإحساس، وعملية عقلية، علاقة هوية في المعنى.

يرى بلاس أنه لا يعني بأن الوعي عملية تحدث داخل المخ أنه يمكن رد القضايا عن الإحساس والصور العقلية أو تحليلها إلى قضايا عن عمليات داخل المخ^(١)، وإلى المعنى نفسه ذهب

(١) Place. U.T. "Is Consciousness a Brain Process" in "The Philosophy pf Mind" ed. by Chappell. V.C. op. cit p. 102.

سمارت في قوله أن الإحساسات عمليات في المخ لا معنى
ـ إمكانية ترجمة القضايا عن الإحساسات إلى قضايا عن عمليات
ـ داخل المخ.. ما تعنيه هذه النظرية أن ما تقرره عبارة الإحساس
ـ هو ذاته في الواقع عملية داخل المخ. ليست الإحساسات سوى
ـ عمليات داخل المخ⁽¹⁾.

ولكن لم يرفض دعاء النظرية الذاتية تبرير الهوية التي تتأسس
ـ على التكافؤ المنطقي أو هوية المعنى فقط؟

ذهب بلاس* إلى أن ذلك يرجع إلى أن قيام الهوية على أساس
ـ منطقية يؤدي إلى الاعتقاد أن مجرد بيان استقلال معنى أي
ـ قضيتين استقلالاً منطقياً يكفي للإعتقداد أن الكيانات التي تعبر
ـ عنها القضيتان - طرفا التكافؤ - كيانات مستقلة من الناحية
ـ الأنطولوجية⁽²⁾. لقد استند الرافضون للفزعة السلوكية كنظرية
ـ متسقة منطقياً إلى النقد الذي تم توجيهه لها من أنه لا تناقض
ـ منطقي بين القول بأن شخصاً ما يشعر بألم والقول أنه لا شيء
ـ يحدث داخل رأسه ومن ثم إنهموا إلى أنه لا يمكن لحالة الوعي أن
ـ تكون عملية داخل المخ⁽³⁾.

(1) Smart. J.J.C. "Sensations and Brain Processes" in "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 163.

* سيركز الباحث من الآن على «بلاس» فقط ولا حاجة لعرض النظرية الذاتية كما قدّمها «سمارت»، إذ يرى الباحث أن الاختلاف بينهما ليس جوهرياً.

(2) Place. U.T. "Is Consciousness a Brain Process" op. cit. p. 104.

(3) Ibid. p. 103.

يرى بلاس أن الاستقلال المنطقي لقضيتين لا يبرر دائماً
 الإستقلال الأنطولوجي لما تعبر عنه القضيتان، فهناك حالات
 إستثنائية. تمثل العلاقة بين العمليات في المخ والوعي إحدى هذه
 الحالات. إن خطأ الإعتقاد بالإستقلال الأنطولوجي ينبع من أن
 العمليات التي يتم بها التتحقق من صدق القضايا عن الوعي ومن
 صدق القضايا عن العمليات في المخ عمليات مختلفة. يجد بلاس
 في العمليات التي تتحقق بها من حدوث البرق والعمليات التي
 تتحقق بها من حدوث حركة الشحنات الكهربية - وهي عمليات
 مختلفة - مثالاً لذلك. فنحن نتحقق من حدوث حركة الشحنات
 الكهربية - الذي هو البرق - بإجراءات علمية خاصة، بينما
 نتحقق من حدوث البرق باللحظة، ومع ذلك نحن نعرف أن
 الحادثة الأولى ليست سوى الحادثة الثانية وما ذلك إلا لأن لدينا
 نظرية علمية بإمكانها أن تقدم لنا تفسيراً لما يلاحظه الشخص
 العادي^{١١}. من هنا فإنه إذا أردنا تأسيس هوية الوعي وبعض
 العمليات الخاصة في المخ، فإنه من الضروري أن نبين أنه من
 الممكن تفسير الملاحظات الإستبطانية التي يقولها الشخص عن
 نفسه كعمليات تحدث في مخه. إن الصعوبة التي تواجه عالم
 الفسيولوجيا في محاولته بيان هذه الهوية لا تكمن في أي تناقض
 ذاتي في إدعائه هذا ولكنها تكمن فيما يبدو له أنه إستحالة تفسير ما
 يقوله الشخص عن حالاته الوعائية على أنها خصائص الجهاز
 العصبي المركزي^{١٢}. هذه الإستحالة المزعومة ناتجة عن خطأ

(1) Ibid. p ١٠٦

(2) Ibid. p ١٠٧

منطقى يسميه بلاس «المغالطة الظواهرية phenomenological Fallacy»، ألا وهى خطأ الإعتقداد أن الشخص فى وصفه لخبراته عندما يصف كيف تبدو الأشياء وكيف يشعر بها أو يتذوقها، فإنه يصف خصائص الخبرات كما لو كانت خصائص لأنشئ لها وجود داخله. فهو يصف صوره تلوية after - image خضراء مثلاً كما لو كان هناك فى عالم الفيزياء وجود لهذه الصورة، بينما فى الحقيقة لا وجود لهذه الصورة الخضراء لا فى الخارج ولا داخله.

ان خطأ هذه الأكذوبة قائم على افتراض خاطئ مفاده أنه بما أن قدرتنا على وصف الأشياء في البيئة تعتمد على وعيها بها، فأن الأوصاف التي نقدمها للأشياء هي بالدرجة الأولى أوصاف لخبرتنا الوعية التي عن طريقها نصل إلى أوصاف الأشياء والحوادث خارجنا. فلما كنا نتعرف على الأشياء في البيئة بالبيئة التي تبدو لنا عليها، فاننا نبدأ أولاً بوصف خصائصها الظاهرة والتي عن طريقها فقط يمكننا الاستدلال على خصائصها الحقيقة⁽¹¹⁾.

يرى بلاس أن العكس هو ما يحدث. نحن نتعلم أولاً التعرف على الأشياء - حتى وإن كان ذلك عن طريق خصائصها الظاهرة - قبل أن نتعلم وصف وعيها بها، فنحن نصف خبرتنا الوعية لا بالرجوع إلى خصائص الظاهرة كخصائص تكمن في موضوعات لها وجود في ميدان الظواهر ولكن بالرجوع إلى **الخصائص الفيزيقية الفعلية** للموضوعات والحوادث والعمليات

(11) Ibid. p. 108.

الفيزيقية التي هي المصدر الحقيقي لخبراتنا الوعية التي نحاول وصفها. هنا فإننا عندما نصف صوره تلوية بأنها خضراء فإننا لا نعني أن هناك شيئاً - الصورة التلوية - لونه أخضر له وجود ولكننا نعني أن لدينا الخبرة التي تعلمنا أن نصفها عبر هذا التحول متى نظرنا إلى بقعة ضوئية لها لون أخضر⁽¹⁾.

فقط متى تخلصنا من هذه الأكذوبة الظواهرية سندرك أنه ليس من الصعب تفسير ملاحظاتنا الاستيطانية - وصف خبراتنا الذاتية - كعمليات عقلية، وسندرك أنه لا تمييز بين ما يقوله الفرد عن خبراته الوعية والعمليات العقلية التي يتحدث عنها عالم الفسيولوجيا على أنها مصدر وصف البيئة. ليس على عالم الفسيولوجيا لتفسير وصف الشخص العادي لخبرة ما - كأن يقول مثلاً أنه يلاحظ ضوءاً ما يتحرك - سوى بيان أن العملية العقلية التي جعلت الشخص العادي يصف هذه الخبرة على النحو الذي وصفها به هي ذاتها العملية التي تحدث عادة متى لاحظ الشخص العادي شيئاً فعلياً يتحرك وهو الشئ الذي يجعله يصف حركته⁽²⁾.

يسأول الباحث إلى أي مدى بعد هذا الكلام من قبل بلاس فرضنا تجريبياً يمكن على أساسه تفسير هوية الخبرات الوعية وبعض العمليات داخل المخ؟ كيف تتحقق منه؟ خاصة أن النظرية الذاتية قد تعرضت للنقد نفسه الذي تم توجيهه للنزعة

(1) Ibid, p. 108.

(2) Ibid, p. 109.

السلوكية بأنه «من الممكن للفرد أن يكون في حالة عقلية معينة دون أن تكون لديه خبرة واعية بذلك»⁽¹⁾.

يرى الباحث أن النظرية الذاتية - كما يعرضها بلاس على الأقل - محاولة لتوضيح أخطاء وحجج منطقية أكثر منها نظرية قائمة على أدلة تجريبية.

المهم لدينا الآن أن هذه النظرية في محاولتها بيان هوية الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية - بقولها بهوية العقل والمخ - فإن ذلك فقط ما يقبله منها دونالد دافنسون دون نتيجتها إلا وهو خضوع الحوادث العقلية لقوانين حتمية كالظواهر الفيزيقية وهو ما سنحاول بيانه.

(1) Westphal, Jonathan, "Philosophical Propositions. An Introduction to philosophy". Routledge. London and New York. 1st published. 1998. p. 122.

كارل هيمبل والتفسير العلمي.

التفسير من أهم أهداف العلم الإمبريقي. وجوهر العلم هو تقديم قوانين تفسر الظواهر بل والقوانين أيضاً - بتوضيح أنها تتبّع من قوانين أخرى.. وتفسير الظاهرة هو محاولة تقديم تقرير عن سبب حدوثها، أي أنه الاجابة عن تساؤل يبدأ بـ «الماذ»^(١).

ولكن هل تفسير الظاهرة أو الحادثة المفردة ببيان سبب حدوثها يكشف دائماً عن قانون تدرج تحته هذه الحادثة الجزئية، أو يبرر العلاقة العلية بغض النظر عن طبيعة هذه الظاهرة أو الحادث؟ أي بصرف النظر عما إذا كانت فيزيقية، عقلية أو تاريخية؟

هذه هي النقطة الهامة التي نريد إبرازها، إذ هنا يمكن جوهر اختلاف دافُدسن عن كارل هيمبل كما سُرِّي.

يطلق كارل هيمبل على التفسير العلمي «التفسير النومولوجي الاستنباطي»، "Deductive Nomological Explanation" ، أي ذلك الذي يقدم تفسيراً لحالة أو حادثة جزئية ياخذناعها أو إدراجها تحت قانون عام أو مبدأ أو فرض عام.

لشرح تصور هيمبل للتفسير نعود إلى المثال الذي قدمه ألا وهو تفسير كسر زجاج النافذة بقذفه بشدة بقطعة من العجارة. يرى هيمبل أن التفسير العلی لكسر زجاج النافذة ليس فقط واقعة قذفه بقطعة من العجارة - وعندئذ تكون العلة حادثة منفصلة عن المعلول - ولكنها يكتمل - أي التفسير العلی - بإضافة خاصية

(١) سهام العريبي، «نظريّة المنهج الطس»، دار البيان، ١٩٩٥، ص ٦٩.

القابلية للكسر التي يتصل بها الزجاج إذ أنها ضرورية لإكمال التفسير، فلو لم يكن للزجاج هذه الخاصية لما نتج إنكساره عن قذفه بقطعة من الحجارة.

فالتفسير العلی - وفقاً لهيمبل - يكتمل بالعاملين معاً، فما جعل قذف الزجاج بالحجارة علة كسره هي خاصية القابلية للكسر المتضمنة في الفرض العام الذي مقاده أنه في أي وقت يتم فيه قذف الزجاج بجسم مادي فإنه ينكسر.

التفسير الصحيح إذ نصل إليه من كل من (١)، (٢) معاً على النحو التالي:

(١) العبارة التي تصف الحادثة المفردة.

(تم قذف زجاج النافذة بشدة بقطعة من الحجارة في زمن t_1)

(٢) فرض عام.

(متى تم قذف الزجاج بشدة بجسم صلب في أي وقت فإنه ينكسر).

النتيجة: إنكسر الزجاج في زمن t_1 .

على هذا النحو لم نصل إلى النتيجة من واقعة قذف الزجاج فقط ولا من الفرض العام فقط ولكن تم استنباطها من العبارة المقررة للحادثة المفردة بالإضافة إلى الفرض العام المنطوى على الميل الذي يتصل به الموضوع (وهو القابلية للكسر بالنسبة للزجاج في حالتنا هنا)^(١).

(١) Hempel, Carl "Aspects of Scientific Explanation" ==

وإذا كان المثال الذى قدمه هيمبل تفسيراً علياً، وكان «التفسير العلى» يشكل فقط نمطاً من التفسير النومولوجي الاستنباطى - إذ ليس كل تفسير إستنباطى تفسيراً علياً،⁽¹⁾ فإن هذا التفسير هو ما يهمنا هنا.

يرى هيمبل أن الفعل الإنسانى من الظواهر التى يتم تفسيرها علياً - أى بذكر سببها - هذه الأسباب هى إعتقادات ودوافع الفاعل⁽²⁾. إن تفسير فعل ما قام به شخص ما يرجعه إلى أسبابه (الإعتقادات والد الواقعى الذى أدت بالشخص إلى الفعل) وإن كان تفسيراً لفعل فردى - ولكنه - مثلاً كان الحال مع المثال الفيزيائى السابق - تفسير لفعل يدرج تحت قانون، أى أنه تفسير تم إستنباطه من فروض عامة تقول ما سيفعله سائر الناس بصفة عامة، أو كيف سيميلون إلى التصرف متى كانت لديهم الدافع والأسباب كذا وكذا⁽³⁾. فالعلاقة بين الأفعال وأسبابها - لدى هيمبل - علاقة حتمية تبررها فروض سيكولوجية عامة عن الطريقة التى سينصرف بها أى شخص عاقل فى ضوء إعتقاداته الفعلية⁽⁴⁾، مبادئ تأخذ شكل القوانين⁽⁵⁾.

== And Other Essays in the philosophy of science" The Free Press. New York. Callier - Macmillan Limited. London. 1965 p. 458. 459.

(1) سهام التويى، نظرية المنهج العلمى، مرجع سابق ص 108.

(2) Hempel, Karl "Aspects of Scientific Explanation" op. cit. p. 450.

(3) Ibid. p. 451.

(4) Ibid. p. 450.

(5) Ibid. p. 451.

ما الذى يعنـيه كارل هيمبل هنا؟

إن أقل ما يمكن إستنتاجه هنا أن كارل هيمبل يذهب إلى إمكانية التفسير العلمي للسلوك الإنساني وهو ما يجعل من علم النفس - المنوط به دراسة السلوك الإنساني - علماً أسوة بالعلوم الفيزيائية وهي النتيجة التي سرى أن دافدسن يرفضها وإن وافق كارل هيمبل على التفسير العلمي للأفعال الإنسانية.

النظرية الذاتية لدى دافدسن.

بقى أن نعرض الآن لنظرية دافدسن في العلاقة بين الحوادث الفيزيقية والحوادث العقلية، تلك التي - كما قلنا في المقدمة - يعد فيها بتقديم شكل لنظرية في هوية الحوادث الفيزيقية والعقلية يختلف بها عن النظرية السلوكية ببيان عدم إمكانية رد الحوادث العقلية إلى حوادث فيزيقية وعن النظرية الذاتية التقليدية - ببيان عدم خضوع الحوادث العقلية لقوانين أسوة بالحوادث الفيزيقية وهو ما سيعنى بالضرورة التساؤل عن مدى علمية علم النفس أو أحقيته في أن يكون علماً.

سنحاول أن نعرض لنظريته في النقاط التالية:

- ١ - طبيعة الحوادث.
- ٢ - تصوره للحوادث العقلية أو لميدان ما هو عقلي.
- ٣ - الأفعال الإنسانية.
- ٤ - العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى.
- ٥ - موقف دافدسن من علم النفس.

١- الحوادث وطبيعتها .

يرى دافدسن بدايةً أن هناك حوادث - بالمعنى الأنطولوجي للكلمة -، أي أن الحوادث هي إحدى أنواع البيانات التي لها وجود في العالم الواقعي . يأخذ دافدسن هذه الواقعة كافتراض ليس في حاجة للمناقشة أو للتبرير، إذ بدون افتراض وجود حوادث لن يكون هناك معنى لمعظم كلامنا العادي⁽¹⁾. ولكن افتراض وجود حوادث يؤدي بالضرورة إلى التساؤل عن طبيعتها وهو ما يحاول دافدسن تبريره .

يرى دافدسن أن الحوادث بيانات تتصرف بالجزئية والفردية، أي بعدم التكرار ويحدثها مرة واحدة، مثل إنفجار بركان معين، أو ميلاد (أو وفاه) شخص، أو قيام حرب ما⁽²⁾. هذه الفردية التي تتصرف بها الحوادث هي فقط ما تمكننا من تقديم أكثر من وصف لها، إذ أن تقديم أكثر من وصف للبيانات الجزئية هي أحدى الخصائص الهامة لها⁽³⁾ وهو ما يتطلبه تقديم نظرية مرضية للفعل الإنساني - والأفعال وفقاً لدافدسن حوادث كما سنرى - وللتفسير وللعلاقة بين ما هو عقلي وما هو فيزيقي؛ فلتقدم نظرية في الفعل الإنساني نحن في حاجة إلى امكانية تقديم أكثر من وصف للفعل الواحد؛ لقد حرق فلان عن عدم قطعة من الورق، في هذا الوصف تبرير لحرقه وثيقة هامة لأنه لم يكن

(1) Davidson. Donald "Causal Relations" p. 162.

(2) Davidson. Donald "Mental Events" p. 209, 210.

(3) Evnine. Simon "Donald Davidson" Policy Press. 1991 p. 27.

يعرف أن هذه الورقة وثيقة هامة لأن حرفه الوثيقة هو حرفه للورقة⁽¹⁾.

التفسير أيضاً في حاجة إلى وصف وإعادة وصف وهو ما لم يكن ممكناً لو لم تكن الحوادث كبيانات فردية. فإذا قلنا «حدثت كارثة في القرية بالأمس»، فإنه في معرض تفسير سبب الحدوث سنحتاج إلى إعادة وصف هذه الحادثة بأن مما حدث كان سبلاً لجذب القرية، وإذا ما أردنا ذكر سبب هذا السبب سنصف هذه الحادثة وصفاً آخر بإستخدام مصطلحات أخرى.. وهكذا فكل هذا الحديث عن الوصف وإعادة الوصف لم يكن ليكون له معنى ما لم تكن حوادث هي كبيانات فردية يمكن وصفها وإعادة وصفها فإذا أضفنا إلى ذلك النظرية الذاتية التقليدية التي ترى أن الحوادث العقلية تجمعها هوية بحوادث فسيولوجية، فإن دايلدسن يرى أنه لن يكون لقبول هذه النظرية ولا لرفضها معنى ما لم تكن الحوادث كبيانات فردية، إذ أن الإدعاء أو رفض الإدعاء بوجود هوية بين الحوادث العقلية والحوادث الفسيولوجية يفترض وجود هذه الحوادث كبيانات كما يفترض إتصافها بالفردية⁽²⁾.

الحوادث إذا كبيانات جزئية فردية تتصرف بإمكانية تقديم أكثر من وصف لها. ولكن ما هو المبدأ الذي على أساسه يمكن تحديد فردية الحوادث؟

(1) Davidson. Donald "The Individuation of Events" p. 165.

(2) Ibid. p. 165.

كان على دافدسن أن يجيب على هذا السؤال ولا لأصبح من الإسميين الذين يرجع أحد أسباب إنكارهم لوجود بعض الكيانات - مثل القضايا - إلى عدم قدرتهم تقديم شروط واصحة لفردية هذه الكيانات⁽¹⁾.

من هنا أجاب دافدسن أن ذلك يمكن أن يتم متى أجبنا على السؤال : متى تكون لحادتين هوية واحدة⁽²⁾؟ ومن هنا كان قدر كبير من حديث دافدسن عن الحوادث وطبعتها عبارة عن مناقشة لشروط هويتها⁽³⁾، وهي المناقشة التي إنتهت منها إلى أن لحادتين هوية واحدة متى نتجتا عن علل واحدة أو كانتا علتين للمعلومات نفسها⁽⁴⁾.

يعبر دافدسن عن هذا المعيار - رمزاً - على النحو التالي :

$\text{ه} = \text{و فقط متى كان بالنسبة له (ى) (ى علة ه} \leftrightarrow \text{ى علة و) ومتى كان بالنسبة له (ى) (\text{ه علة} \rightarrow \leftrightarrow \text{وعلة} \text{ى})$.

يرى دافدسن أننا نعتاد في كثير من الأحيان على وصف الحوادث أو تحديد هويتها بالنظر إليها على أنها علل أو معلومات، فذلك هو ما يهمنا بالنسبة للحوادث، كما أن ذلك هو ما يضمن أو يبرر فردية الحوادث . ثم إن هناك حالات يبدو فيها معيار العلية -

(1) Evnine, Simon "Donald Davidson" op. cit p. 26 - 27.

(2) Davidson, Donald "The Individuation of Events" p. 172.

(3) Evnine, Simon "Donald Davidson" p. 27.

(4) Davidson, Donald "The Individuation of Events". p. 174

وفقاً لدافدسن - أفضل معيار يمكن تقديمها لتفسير فردية الحوادث . فإذا قلنا مثلاً أن حدوث الألم لدى شخص ما تجمعه هوية بحادثة فسيولوجية معينة ، فإن أفضل دليل يمكن تقديمها هنا هو دليل إنفاق الألم والتغير الفسيولوجي في علل أو معلومات واحدة⁽¹⁾ .

إلا أن هذا المعيار الذي يصفه دافدسن يواجه مشكلة خطيرة ، ذلك أنه إذا كانت الحوادث - وفقاً له - تجمعها علاقات علية فيما بينها ، وكانت الحوادث تجمعها هوية متى نتجت عن علل واحدة أو كانت عللاً للمعلومات نفسها ، فإن هذه العلل أو المعلومات ذاتها التي تتحدد الحوادث وفقاً لها هي ذاتها حوادث . من هنا يصبح منطوق المعيار على النحو التالي :

(الحوادث تجمعها هوية إذا - وإذا فقط - كانت تجمعها هوية) .
من هنا فإنه حتى وإن كان معياراً صحيحاً فلن يخدم كمعيار جيد لفردية الحوادث⁽²⁾ .

لقد تبنى كواين هذا النقد وهو النقد الذي قبله دافدسن فيما بعد وقبل معه معيار كواين وذلك في معرض رده على مقالة كواين - وكلا المقالتين ظهرتا في الكتاب الذي ضم سائر أعمال الندوة التي أقيمت لمناقشة أعمال دافدسن في فلسفة العقل ١٩٨٥ - بعد أن كان قد رفض هذا المعيار في مقالته «فردية الحوادث The Individuation of Events ١٩٦٥» منضلاً معيار هوية العلة والمعلول .

(1) Ibid. p. 179.

(2) Evnine. Simon "Donald Davidson" p. 28.

يقول دافدسن معتبراً عن هذا الإنتقال الذي حدث له :

«يقول كواين أن معيارى المقترن لفردية الحوادث معيار غير مرض . وأنا أوافقه على ذلك . ولكن كنت قد قبلت هذا المعيار بصورة مؤقتة .. لقد أوضح لي كواين خطأ إفتراضى ، لذا فأنما هنا أرفضه .. إن معيار كواين معيار أفضل»⁽¹⁾.

ولكن ما هو معيار كواين ذلك الذى كان دافدسن قد رفضه ؟

إن معيار كواين أن الحوادث تجمعها هوية متى حصلت فى المكان نفسه والزمان نفسه»⁽²⁾.

ولم عاد دافدسن يقبله بعد أن كان قد رفضه ؟

كان دافدسن فى معرض مناقشته لشرط هوية الحوادث قد فضل المعيار العلى على معيار ذاتية المكان والزمان كمعيار يحدد فردية الحوادث وذلك للتمييز بين الحوادث والموضوعات الفيزيقية التى تتصرف بأنها موضوعات مادية . فال الموضوعات الفيزيقية تجمعها هوية متى إحتلت المكان نفسه والزمان نفسه ، كما أنها تتصرف بأنها موضوعات مادية وهو ما يعني أنه لن يكون هناك تمييز بينها وبين الحوادث متى كان معيار هوية الحوادث هو بالمثل

(1) Quine, W.V. "Events and Reification" in "Actions and Events- Perspectives on the philosophy of Donald Davidson". ed. by Ernest Lepore and Brian McLaughlin. Basil. Blackwell. 1985 p. 175.

(2) Davidson, Donald "Reply to Quine on Events" in "Actions and Events" p. 175.

حدوثها في المكان نفسه والزمان نفسه. هذا التمييز رأه دافدسن تمييزاً هاماً وإن كان يقبل أن سائر الحوادث حوادث فизيقية - بما في ذلك الحوادث العقلية كما سنرى - فان هذا لا يعني أنها بالضرورة مادية.

عاد دافدسن - ١٩٨٥ - إلى قبول معيار كواين أن هوية المكان والزمان معيار أفضل لتحديد فردية الحوادث لأنه رأى أنه من الممكن أن يقبل هذا المعيار وأن يحافظ في الوقت نفسه على التمييز بين الحوادث والموضوعات الفيزيقية المادية؛ فالعلاقة بين كل من الحوادث والموضوعات الفيزيقية والزمان والمكان علاقة مختلفة، فالحوادث تحدث في زمان ومكان بينما الموضوعات تحل أماكن في أزمنة معينة. فالحركات التي تحدث في المحيط (حوادث) ليست هي ذاتها الأمواج (موضوعات)، وليس عمليات التكثيف والتغيير لجزيئيات الماء molecules هي ذاتها السحابة. فالحوادث وال الموضوعات تختلف في علاقتها بالمكان والزمان. الموضوع يبقى هو ذاته رغم التغيرات التي قد تطرأ عليه، بينما الحوادث هي عمليات التغيير التي تحدث للموضوع. هذا التمييز بين الحوادث وال الموضوعات تميز أراد دافدسن أن يظل متمسكاً به حفظاً لتصوره للحوادث كحوادث فизيقية وليس مادية^(١).

ولما كان دافدسن قد وضع نظريته في الذاتية بأكملها قبل أن يتحول إلى معيار كواين، فإننا سنلتزم في عرضنا لبقية أجزاء نظريته بمعياره الأساسي ألا وهو هوية العلة والمعلول.

(١) Davidson. Donald "Reply to Quine on Events" in "Actions and Events" op. cit p. 176.

٢- الحوادث العقلية

إنتهينا مع دافدسن إلى أن الحوادث كبيانات تتصنف بالجزئية والفردية وعدم التكرار. ولكن ماذا عن الحوادث العقلية؟ بم تتميز هذه الحوادث عن الحوادث الفيزيقية؟

لدى دافدسن تصور معين لما هو عقلي - في مقابل ما هو فيزيقي. ولكنه عندما يحاول أن يضع معياراً يتم وفقاً له بوضوح التمييز بين الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية، فإنه يفشل في ذلك ويعرف به^(١).

رأى دافدسن أن الحوادث والحالات العقلية هي تلك التي يمكن وصفها بمفردات عقلية mental terms، أما الحوادث الفيزيقية فتلك التي يمكن وصفها بمفردات ومصطلحات فيزيقية purely physical vocabulary^(٢). فإذا ما نسألنا ما معنى أن يتم وصف الحوادث بمفردات عقلية - أو أن يتم وصفها وصفاً عقلياً mental description - فإنه يجب بأنها الأوصاف أو العبارات التي تحوى فعلاً نحوياً verb عقلياً واحداً على الأقل. والأفعال النحوية العقلية mental verbs هي تلك التي تعبّر عن موقف ما من قضية مثل الاعتقاد والنية والرغبة والشغف والمعرفة والإدراك واللحظة والتذكر...الخ^(٣). وكان برتراند رسل هو من أطلق على هذه الأفعال النحوية اسم «أفعال الموقف القضائي propositional

(1) Davidson, Donald "Mental Events" p. 212.

(2) Ibid. p. 211.

(3) Ibid. p. 210.

الحالات العقلية attitude verbs لأنها تعبّر عن موقف ما يمكن لشخص ما أن يأخذه تجاه قضية⁽¹⁾.

وصفتها عبارات ترد فيها هذه الأفعال النحوية ومحتوها هو القضايا التي تعبّر هذه الأفعال النحوية عن المواقف منها. يستبعد دافدسن هذه الأفعال النحوية - كأفعال تقدّم وصفاً لحادثة عقلية - متى ظهرت في سياقات ما صدقة. فال فعل لاحظ noticed، مثلاً في الجملة لاحظت قطأ في الحجرة، لا يعبر عن موقف ما من قضية، كما أنه يظهر في سياق ما صدقي. لذا فإنه هنا لا يقدم وصفاً لحادثة عقلية. أما الفعل نفسه في الجملة لاحظت أن القلم بدأ يتدرج على المنضدة، فيعبر عن موقف ما من القضية التي تمت ملاحظة ما عبرت عنه. وهكذا بالنسبة لبقية الأفعال النحوية، ف(أعرف أن ...) و(أتمنى أن) و(أعتقد أن) أمثلة للأفعال النحوية المعتبرة عن الحالات العقلية ذات المحتوى القضائي⁽²⁾.

من هنا رأى دافدسن أن الحالات العقلية - أو المواقف القضائية - حالات قصدية intentional بالمعنى الذي يستخدمه برناتانو للمصطلح - هذا المصطلح - كما نلاحظ سيمون إفن - مصطلح صعب في الفلسفة كان يجب تمييزه - في هذا السياق على الأقل عن خاصية المقصود intentional، التي يصف بها دافدسن

(1) Martinich, A.P. "The philosophy of Language". Oxford University Press. 3rd edition 1996 p. 326.

(2) Davidson, Donald "Mental Events" p. 2(X), 201.

ال فعل الذى يقوم به شخص ما عن قصد⁽¹⁾. إلا أن دافدسن - كما لاحظ كيم Kim أيضاً - لم يحدد لنا بوضوح ما عنده بأن الحوادث والحالات العقلية حوادث أو حالات قصدية⁽²⁾.

ولكن هل هذا هو فقط ميدان ما هو عقلى - وفنا
لدافدسن ؟

يقرر دافدسن صراحةً أن الأفعال الإنسانية المقصودة والإحساسات الجسدية والصور اللاحقة تدرج أيضاً ضمن ميدان الحوادث العقلية⁽³⁾ رغم أنه «من الواضح أنها ليست مواقف قضائية»⁽⁴⁾. كما أنه لا تحتوى لها على الأقل بالنسبة للإحساسات⁽⁵⁾. من هنا كان ما يقصده الباحث من فشل دافدسن في صياغة معيار يحدد به تصوره لما هو عقلى وذلك لإدراجها الحالات النفسية أيضاً ضمن ميدان ما هو عقلى ومن ثم لم تعد المواقف القضائية فقط هي المعبرة عن الميدان العقلى. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت كل حادثة عقلية ستظهر وفقاً لهذا المعيار كحادثة عقلية - أي وفقاً لوصفها بأحد الأفعال النحوية المعبرة عن المواقف القضائية - فإن حادث لا يختلف أحد على أنها حادث فيزيقية

(١) Evnine, Simon "Donald Davidson" op. cit p. 8.

(٢) Kim, Jaegwon, "Psychophysical Laws" in "Actions and Events" op. cit p. 375.

(٣) Davidson, Donald "Mental Events" op. cit p. 211.

(٤) McLaughlin, Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" in "Actions and Events" op. cit p. 336.

(٥) Evnine, Simon "Donald Davidson" op. cit. p. 8.

ستصبح حوادث عقلية لأنخذ المثال الذى يقدمه دافدسن ألا وهو حادثة إصطدام نجميين فى الفضاء البعيد. لاشك أنه لن يختلف إثنان أن هذه حادثة فيزيقية. هذه الحادثة حدثت فى وقت ما. هذا الوقت يمكن تحديده بأنه الوقت نفسه الذى لاحظ فيه شخص ما قلماً بدأ يتدرج على المنضدة. فأن يتم وصف الإرتطام بأنه الحادثة التى تزامنت مع ملاحظة الشخص للقلم عندما بدأ يتدرج على المنضدة يجعل من هذه الحادثة حادثة عقلية لتقدير وصف عقلى لها بأحد الأفعال النحوية العقلية⁽¹⁾. وهو ما يعنى أنه بالمثل يمكننا أن نقدم لكل حادثة وصفاً عقلياً ومن ثم يتم اعتبارها حادثة عقلية.

اعترف دافدسن نتيجة لذلك أن معياره غير محدد وأنه من ثم فى حاجة إلى معيار أكثر دقة. وعلى كل فإن ما يهمنا فى الوقت الحالى أن الحوادث العقلية ذات الأهمية بالنسبة لدافدسن هي تلك الحوادث التى تصفها الأفعال النحوية المستخدمة للتعبير عن المواقف الفضائية.

(1) Davidson, Donald "Mental Events" op. cit. p. 211.

٣- الأفعال الإنسانية

رأينا أن دافدسن يدرج الأفعال الإنسانية ضمن الحوادث العقلية. نحاول في هذه الفقرة أن نصل إلى تصور دافدسن للأفعال الإنسانية وما الذي تتميز به عن غيرها من الحوادث. وبأى معنى يدرجها دافدسن ضمن الحوادث العقلية.

رأى دافدسن أن الأفعال الإنسانية تختلف عن الحوادث الأخرى بأنها الحوادث التي يقوم بها أشخاص عن قصد، أي لسبب ما⁽¹⁾، فالفعل الإنسانية هي الأفعال المقصودة وليس تلك التي تحدث لنا أو تحدث منا بصورة عفوية⁽²⁾.

ولكن كيف يظهر الفعل ك فعل مقصود؟ من طريقة وصفه⁽³⁾. فنحن نعرف أن الأفعال - من حيث أنها حوادث - يمكن أن نقدم لها أكثر من طريقة لوصفها. هنا يمكن لل فعل أن يظهر مقصوداً وفقاً لوصف ما وقد لا يظهره وصف آخر ك فعل مقصود، أو قد لا يبيّن ما إذا كان قد حدث عن قصد أم بالصادفة. ما يعنيه دافدسن هو أن وصف الفعل وحده - كأن نقول: (أضاعت النور) أو (سكتت محتويات الكوب) - لا يظهر الفعل ك فعل مقصود. فقد تكون ضغطت على الزر بالصادفة أو سقطت مني الكوب عن غير قصد. أما إذا وصفت الفعل بذكر سببه (ضغطت على الزر لأنني أردت أن

(1) Donald Davidson "Actions, Reasons and Causes" p. 6.
"Agency" p. 44. "Mental Events" p. 211. "Psychology as Philosophy" p. 229.

(2) Donald Davidson "Agency" p. 43.

(3) Davidson. Donald "Actions, Reasons and Causes" p. 5.

أضئ النور) أو (سكبت محتويات الكوب التي كانت فهوة لأنى
اعتقدت أنه شاي) فإنه ما يبين أن الفعل فعل مقصود⁽¹⁾.

من هنا رأى دافدسن أنه لا وجود لما يسمى فعل الأفعال
المقصودة⁽²⁾ وهو ما يعني لديه أن سائر الأفعال - لكي تكون أفعالاً
- في مقابل الحوادث - يجب أن تكون أفعال مقصودة . ولكن
أوصاف الأفعال هي التي تبين الفعل كفعل مقصود. على هذا
النحو يضع دافدسن معياره .

ـ الحادثة فعل إذا - وفقط إذا - أمكن وصفها بطريقة تبين أنها
ـ حادثة مقصودة⁽³⁾ .

ـ وإذا كان وصف الفعل كفعل مقصود يكون بذكر سببه ، فإنه لا
يقدم وصفاً كاملاً للفعل سوى تفسيره تفسيراً علياً ببيان علته
ومعلوله معاً؛ فإذا كان برونس قتل يوليوس قيصر بقصد التخلص
من حاكم مستبد ، فإن علة فعله هذا هي الرغبة في التخلص من
الحاكم المستبد ومعلول الفعل هو موت قيصر . وإذا أغرق ضابط
السفينة أبنية إغراق السفينة ب ، فإن رغبته في إغراق السفينة ب
هي علة الفعل الذي معلوله هو إغراق السفينة⁽⁴⁾ .

ـ بقى أن نعرف كيف يتصور دافدسن علل ومعلولات الأفعال .
ـ الأسباب التي أدت بشخص ما أو دفعته إلى أداء الفعل - تلك

(1) Ibid. p. 11.

(2) Davidson. Donald "Agency" p. 46.

(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 229.

(4) Davidson. Donald "Agency" . p. 48.

التي أدت بالفعل إلى أن يصبح فعلًا مقصوداً - هي علة الفعل. أما نتيجة - أو نتائج - الفعل فهي معلوماته.

لنبذأ بتصور دافدسن لمعلومات الأفعال.

إن خلاصة موقف دافدسن أن نتائج الفعل هي معلوماته ومتى دخلت في وصف الفعل كانت جزءاً من الفعل. التفسير على الصحيح للفعل لا يقرر علاقة علية بين الفاعل و فعله أو بين الفاعل ونتائج الفعل ولكن العلاقة العلية تقوم بين الفعل وما سببه.

لشرح ذلك نقول:

يميز دافدسن في فئة الأفعال ما يسميه الأفعال الأولية primitive actions - أي تلك التي لا نفعها بفعلنا لشيء آخر سابق عليها - ألا وهي حركات الجسم - كتحريك اليد مثلاً. يرى دافدسن أن هذه فقط هي ما نطلق عليها الأفعال لأنها فقط ما يفعله الشخص. أما نتائج هذا الفعل فمن عمل الطبيعة⁽¹⁾. فإذا أراد شخص ما قتل شخص آخر بإغماد سكين في صدره ففعله ينحصر في حركة اليد التي هي إغماد السكين. أن يؤدي ذلك إلى موته أو لا فذلك من عمل الطبيعة. وإذا أرادت الملكة قتل زوجها الملك بصب السم في أذنه، ففعلها ينحصر في حركة صب السم، ويبقى على السم أن يفعل فعله. من هنا رأى دافدسن أنه من الخطأ أن ننسب للفاعل نتائج الفعل كعلة لها، أو أن نقول أنه قام بفعلين: «إغماد السكين»، و«القتل»، في المثال الأول، و«صب السم»، و«القتل»، في المثال الثاني.

⁽¹⁾ Ibid. p ٥٩

من هنا يرى دافدس أنه لا حاجة لنا في تقديم تفسير على الفعل إلى القول أن الشخص هو علة القتل، فالقول أنه علة القتل طريقة ملتوية للقول أن الفعل الذي قام به (إغماد السكين أو صب السم) هو الذي سبب الموت⁽¹⁾. ما يعنيه دافدس أن التفسير العلوي لل فعل - كعلاقة بين شخص والفعل الذي قام به ببيان أنه علة الفعل - ليس خطأ ولكنه لا يضيف جديداً لفهم الفعل. العلية علاقة بين حوادث وليس بين شخص و فعل، أو شخص وحادثة. فالذى يسببه الشخص هو باختصار ما سببه أفعاله⁽²⁾.

وإذا كانت حركة اليد - من حيث أنها الفعل الأولى - ينتج عنها بالضرورة فعل ما، فإن دافدس يرى أن هذه العلاقة لا تعبر عن علاقة علية بين حادثتين ولكنها مجرد وصفين لحادثة واحدة. فعندما حركة الملكة يدها كانت تقتل ما سبب موته العنكبوت - صب السم -، عن هنا ليست حركة يد الملكة سوى فعلها لما سبب موته الملك. ففعل شيء ما يسبب الموت تجمعه هوية بإحداث الموت⁽³⁾. من هنا لم يكن القول أن أغmed سكيناً في صدر ب مسبباً موته، أو أن الملكة صبت سماً في أذن الملك مسببة لموته وصفاً لفعلين قام بهما الفاعل - في كل مثال - ولكن إشارة إلى نتائج الفعل الأصلي والوحيد الذي قام به الفاعل⁽⁴⁾. بهذا قصد دافدس - ما ذكرناه آنفاً - أن معلومات أو نتائج الفعل متى دخلت في وصف الفعل كانت جزءاً من الفعل.

(1) Ibid. p. 49.

(2) Ibid. p. 53.

(3) Ibid. p. 57. 58.

(4) Ibid. p. 59.

والآن إلى تصور علل الأفعال :

كنا قد رأينا أن دافدسن رأى أن وصف الفعل ببيان سببه هو ما يجعل من الفعل فعلاً، ذلك أنه ما يبين الفعل ك فعل مقصود وهي الخاصية الرئيسية للحادثة لكي تكون فعلاً. وكما رأى دافدسن أن هناك أفعالاً أولية - هي الفعل بمعناه الحقيقي الذي يقوم به الشخص - فإنه يرى أن هناك أسباباً أولية primary reasons هي علل الأفعال رغم أنها ليست حوادث. السبب الأولى للفعل هو (أ) موقف الفاعل تجاه فعل من نوع معين، أي رغبته أو حاجته لأداء هذا الفعل. ثم (ب) اعتقاده أو (معرفته ، إدراكه ، ملاحظته ، تذكره) أن هذا الفعل هو فعل من هذا النوع⁽¹⁾. فلقد أدرت المفتاح لأنني كنت أريد أن أضئ النور. فحاجتي لإضاءة النور هي السبب الذي جعلني أدير المفتاح وهي ما يقدم للفعل تفسيراً أو وصفاً جديداً للفعل - إدارتي المفتاح⁽²⁾. ولكن كيف يمكن لما أسماه دافدسن السبب الأولى للفعل أن يكون علة الفعل؟

١- الأسباب الأولية على النحو الذي يقدمها به دافدسن مواقف وإعتقادات، أي حالات عقلية وميل وليس حوادث، فكيف يمكن أن تكون علاً؟ ألا يجب أن تكون علة الحادثة الفيزيقية حادثة فيزيقية مثلها؟ كأن تكون علة إنهيار الكوبرى حدوث تصدع فجائي، أو تكون علة سقوط الطائرة لحظة الإقلاع ارتفاع مفاجئ في درجة حرارة الجو وهكذا؟

(1) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 3.

4.

(2) Ibid. p. 9.

يرد دافدسن بأنه ليس من الضروري لعلة الفعل أن يكون حادثة فيزيقية . فقد تنشأ داخلى فجأة رغبة لإيذاء مشاعرك لحظة إغضابك لي ، أو تنشأ فجأة رغبة أكل التفاح لحظة رؤيتك له ، أو ينشأ اعتقاد ما لحظة تذكرى أو ملاحظتى أو رؤيتك لشئ ما . هذه الحوادث العقلية - الرغبات والإعتقادات - هى الأسباب الأولية للأفعال وهى عللها لأنها ما يقدم تفسيراً لها⁽¹⁾ .

ولما كانت هذه الحوادث العقلية كمثل للأفعال حوادث فردية - وفقاً لتصور دافدسن للحوادث - فإن هذا لا يضعف من تصور العلة . ليس من الضروري للعلة أن تكون علة عامة ، أى بمعنى تكرار حدوثها لتفسير تصرف ما فى حالة تكراره . يرى دافدسن أن ذلك لا ينطبق فقط على التفسير العلى للأفعال ولكن أيضاً على التفسير العلى للحوادث الفيزيقية . أى لا وجود بالمثل لعلة عامة تكون سبباً لسائر حالات إنهايار الكبارى دون أن يمنع هذا من إمكانية تفسير إنهايار كل كويكبى على حده تفسيراً على⁽²⁾ .

٢ - إن ذكر الأسباب الأولية لفعل ما بإعادة لوصف الفعل ، بينما العلاقة العلية علاقة بين حادثتين . إذا لا يمكن للأسباب الأولية أن تكون علة للفعل .

يرد دافدسن على ذلك بأن إعادة وصف فعل ما بذكر سببه لا يعني أن هذا ليس تفسيراً علياً ، كما أنه لا يجعلنا نخلط بين علة الفعل والفعل نفسه . فإذا كنت أصف فعلًا ما بذكر سببه بقولى «أنى

(1) Ibid. p. 12, 13.

(2) Ibid. p. 13.

أدرت المفتاح لأننى كنت أريد أن أضئ النور، فإن هذا لا يمنع من أن هناك تمييزاً بين الفعل ألا وهو أنى «أدرت المفتاح، وسببه أدرت أن أضئ النور».

هذا المثال يراه دافدسن مفيداً في إزالة خطأ آخر وهو الإعتقد بأننا لا نستطيع أن نصف فعلًا ما دون ذكر سببه. هنا يمكننا - وفقاً لدافدسن - وصف الفعل فقط بالقول «أدرت المفتاح، دون ذكر سببه الذي كان أننى «أدرت أن أضئ النور»⁽¹⁾.

٣- الإرتباط العلوي بين الأفعال وأسبابها تصفه تعميمات لا يمكن أن تتطور إلى القوانين التي يمكننا على أساسها التنبؤ بالسلوك⁽²⁾ وهو ما يعني أن لدى دافدسن تصوراً للقانون يميز وفقاً له بين التعميمات التي تصف العلاقة بين الأفعال وأسبابها والقوانين التي تعد أدلة التنبؤ وهو ما سنوكل الحديث عنه الآن إلى حينه.

نخلص مما سبق إلى أنه لما كان ما يظهر الفعل الإنساني أنه فعل فصدى هو وصفه بذكر أسبابه وكانت هذه الأسباب حوادث عقلية، كان الفعل الإنساني المقصود حادثة عقلية لاستخدام أفعال عقلية في وصفه - وهو معيار دافدسن للحوادث العقلية - كما رأينا.

(1) Ibid. p. 14.

(2) Ibid. p. 15.

٤- العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى

الآن فقط بعرض العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى يحاول دافدسن الوصول إلى إثبات واحديته غير القابلة للرد أو الواحدية غير الخاضعة لقوانين anomalous monism وذلك بمحاولته التوفيق بين مبادئ ثلاثة يقول أن كثيراً من الفلاسفة يرونها مبادئ متناقضة.

المبدأ الأول: يسميه دافدسن (مبدأ التفاعل العلى Principle of Causal Interaction)

مفاهيمه أن هناك علاقات عليه - أو تفاعل على - بين بعض الحوادث العقلية على الأقل كالإدراك والتذكر - والحوادث الفيزيقية. يقدم الإدراك الحسى والفعل الإنسانى - لدى دافدسن - أوضح الأمثلة التى تبين أن هناك تفاعلاً علياً بين الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية⁽¹¹⁾.

المبدأ الثانى: يسميه (مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية Principle of Nomological Character of Causality)

مفاهيمه أنه متى كانت هناك علاقة عليه بين الحوادث لزم أن يكون هناك قانون يحكمها. أي أن الحوادث التى تتفق كعمل ومعلمات لبعضها البعض تخضع لقوانين حتمية دقيقة⁽¹²⁾.

(11) Davidson. Donald "Mental Events" op. cit p. 208.
"Psychology as Philosophy" p. 231.

(12) Davidson. Donald "Mental Events" p. 208. "Psychology as Philosophy" p. 231

العبدأ الثالث: يسميه (عدم خضوع ما هو عقلى لأية قوانين (The Anomalism of the Mental)

**مفاهه أنه لا وجود لأية قوانين حتمية يمكن على أساسها تفسير
والتنبؤ بالحوادث العقلية⁽¹⁾.**

يبدو أن الفلسفه - الذين يرى داقدسن أنهم وجدوا تناقضناً بين المبدأين الأول والثانى من جانب والمبدأ الثالث من جانب آخر - على حق ذلك لأننا إذا وضعنا هذه المبادئ في صورة قياس فإن النتيجة الازمة عن المقدمتين - المبدأين الأول والثانى - ستكون عكس منطق المبدأ الثالث أي عكس نتائج داقدسن. من هنا كان على داقدسن أن يوضح كيف يمكن التوفيق بين هذه المبادئ الثلاثة أو كيف يمكن إثبات عكس النتيجة الازمة عن المقدمتين.

**لبيان ما نقوله نضع مبادئ داقدسن في صورة قياس
على النحو التالي:**

**هناك علاقات عليه بين بعض الحوادث العقلية والحوادث
الفيزيقية.**

**متى كانت هناك علاقات عليه بين بعض الحوادث العقلية
والحوادث الفيزيقية لزم أن تخضع لقوانين حتمية.**

**.. الحوادث العقلية المرتبطة علياً بالحوادث الفيزيقية تخضع
لقوانين (نتيجة).**

ولما كان منطق المبدأ الثالث لدى داقدسن - عدم خضوع ما

⁽¹⁾ Davidson. Donald "Mental Events" p. 208.

هو عقلى لأية قوانين - عكس نتيجة القياس الذى وضعته ، كان على دافدس أن يبين كيفية التوفيق بين هذه المبادئ الثلاثة وهو ما سنحاول بيانه الآن .

المبدأ الأول : مبدأ التفاعل العلى

مما سبق رأينا أن بينسائر الحوادث - وفقاً لدافدس - علاقات علية ، فهى تتف كعل ومعلومات لبعضها البعض - فالمعيار العلى لدى دافدس هو معيار تفرد الحوادث أو هو ما يبرر فرديتها ، كما أن تحديد هوية الحوادث يكون بالنظر إليها كقتل أو معلومات ، والوصف العلى للأفعال - وفقاً لدافدس - هو ما يقدم أكمل وصف لها .

إلا أن هذه العلاقة تمثل أهمية خاصة لدى دافدس متى كانت هذه العلاقة علاقة قائمة بين حوادث فيزيقية وحوادث عقلية لا بين حوادث من نوع واحد ، أى متى إختلف طرفاً العلاقة فى النوع . تتبع هذه الأهمية من أن هذه العلاقة تمثل المبدأ الأول من مبادئ ثلاثة تمثل فى مجموعها نظريته الذاتية فى العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى .

هذا المبدأ - والذى مفاده أن هناك علاقات علية بين حوادث العقلية على الأقل والحوادث الفيزيقية - يأخذ دافدس كافتراض لا يبرهن عليه يراه واضحاً متمثلاً فى الإدراك الحسى والفعل الإنسانى اللذين يقدمان أوضاعاً أمثلة للتفاعل العلى بين حوادث فيزيقية وحوادث عقلية⁽¹⁾ .

(1) Ibid. p. 208.

وإذا كانت العلاقة العلية قد إنضحت لدينا - أثناء حديثنا عن تصور دافدسن للفعل الإنساني - فإن المثال الذي يقدمه دافدسن لبيان كيف يوضح الإدراك الحسى العلاقة العلية بين ما هو فيزيقى وما هو عقلى هو المثال التالى.

إذا أدرك شخص ما إدراكاً حسياً أن سفينته ما تقترب، فإن اقتراب السفينه هو علة اعتقاده أن السفينه تقترب⁽¹⁾.

وإذا كانت العلاقة العلية بين بعض الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية علاقة واضحة - وفقاً لدافدسن - لا يبرهن عليها، فإنها تمثل له شرط البرهان على وجود هوية بين هذه الحوادث، أى البرهان على أن هذه الحوادث العقلية المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية حوادث فيزيقية. وهذا ما دعاه للقول أنه إذا كانت هناك حوادث عقلية لا علاقة عليه بينها وبين أى حوادث فيزيقية، أى لا وجود لحوادث فيزيقية هي علل أو معلومات لها، فالبرهان لا ينسحب عليها⁽²⁾ وإن كان دافدسن يرى أنه من الممكن تقديم براهين على أن سائر الحوادث العقلية ترتبط إرتباطاً علياً بالحوادث الفيزيقية وذلك ببيان أن الحوادث العقلية - المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية - ترتبط علياً بحوادث عقلية أخرى، وهى البراهين التى لم يحدث أن قدمها دافدسن.

المبدأ الثاني: مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية
إذا كانت أهمية المبدأ السابق تكمن في أنه يشكل نقطة بداية

(1) Ibid. p. 208.

(2) Ibid. p. 208.

برهان دافدسن في القول بالوحدة أو الذاتية، فإن أهمية هذا المبدأ تكمن في أنه يحقق لدافدسن ليس فقط هذه النتيجة ولكن أن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية - كما سنرى؛ إذ أن الوحدة قد يتم تفسيرها بأن سائر الحوادث عقلية أو أنها من مادة أولى سابقة على الوجود الفيزيقي والوجود العقلي منها تكونت الحوادث من النوعين - كالوحدة المحايدة مثلاً - * . هذه النتيجة - الحوادث العقلية حوادث فيزيقية - ما كان من الممكن لدافدسن أن يؤسسها دون هذا المبدأ والذى يضنه - مثل المبدأ السابق - كافتراض لا يبرهن عليه⁽¹⁾ وهو ما يجعلنا نتساءل : إلى أى مدى يتحقق مجرد افتراض هذا المبدأ لدافدسن هذه النتيجة.

معنى القانون

من الثابت أن كل قانون تعميم وليس كل تعميم قانوناً. يقر دافدسن أنه لا وجود لمعيار متفق عليه لما هو القانون، أو لمتى يكون التعميم قانوناً⁽²⁾. من هنا فان دافدسن يرکن - كما يقول كيم - للإستخدام الفلسفى المأثور لتصور القانون⁽³⁾.

* الوحدة المحايدة إتجاه بناء فلاسفة متعددين في أواخر القرن التاسع عشر والعشرين مثل أرنست ماخ ووليم جيمس وبرتراند رسل وألفرد جولس آير. إتجاه مفاده أن العقل والجسد تركيبات من عناصر محابدة سابقة عليهما. عناصر ليست في ذاتها فيزيقية أو عقلية.

Westphal. Jonathan "Philosophical Propositions" op. cit. p. 124.

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 208.

(2) Ibid. p. 217.

(3) Kim. Jaegwon "Psychophysical Laws" op. cit. p. 373.

يميز دافسن بين نوعين من التعميمات: التعميمات التي يطلق عليها القوانين الجادة serious أو القوانين بالمعنى الصارم strict laws وهي تلك التعميمات التي يتم صياغتها اعتماداً على تصورات من ميدان تصورى واحد⁽¹⁾ ويستخدم مفردات هذا الميدان⁽²⁾ ومن ثم فهو القانون الذى تؤكده باستمرار الحالات الجزئية الموجبة الممثلة له، كما يتأكّد أيضاً بغياب الحالات الممثلة للقضايا العامة المعبرة عن عكس الواقع والمسماه «القضايا المذاقنة للواقع» Counterfactual⁽³⁾. هذا التدعيم الإستقرائي بالحالات الجزئية الموجبة هي الخاصية التي تميز القانون عن غيرها من التعميمات الأخرى التي قد تصدق ولكنها لا ترقى إلى صفة

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 223.

(2) Ibid. p. 219.

* القضية المذاقنة للواقع counterfactuals نمط خاص من أنماط القضايا الشرطية المألوفة في المنطق فالقضية الشرطية بصفة عامة (وتعرف أيضاً بالقضية الفرضية hypothetical implication) قضية مركبة من قسمتين يربطتين بإحدى أدوات الشرط .. أداة الشرط يتم التعبير عنها بصيغة رمزية حديثة على النحو التالي (A ⊃ B) أو (A → B) وهي تقرر لأن المقدم صادق بالضرورة ولكن إذا كان مصادقاً فإن الناتي صادق أيضاً.

أما القضية المذاقنة للواقع فصيغة تحول دون إمكانية تحديد شروط صدقها لكتاب كل من المقدم والناتي واقعياً ويتم التعبير عنها رمزاً: A → B أو أن نقول: «لو كان التفاح أزرق اللون لكان مستطيل الشكل». فالقانون «التفاح دائري الشكل يتأكّد بظهور سائر قطع التفاح دائري الشكل مثلاً يتأكّد بعدم ظهور الحالات الممثلة للقضية المذاقنة للواقع». راجع في القضايا المذاقنة للواقع الباحث الذي كتبه د. صلاح عثمان (شجرة الكون وقضايا مذاقنة الواقع عند ستورس مکال) أكتوبر ١٩٩٩. مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية.

(3) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 16. "Mental Events" p. 217.

القانون⁽¹⁾. ذلك أن التدعيم الإستقرائي بالحالات الجزئية الموجبة الممثلة للقانون هي ما تمنحه صفة العمومية التي يتطلبها القانون⁽²⁾. كما يمكن أن يكتسب إمكانية التفسير العام والتنبؤ الدقيق داخل النسق الذي يعمل فيه إذا ما كانت التصورات التي يعتمد عليها تصورات لنسق كامل أو نظرية شاملة مغلقة على ذاتها comprehensive closed theory صياغته على تصورات من نسق واحد هو ما يجعل لدينا معرفة قلبية - سابقة على التدعيم - بأى الحالات الموجبة هذه التي حضورها يدعم القانون أو يؤيده⁽³⁾.

هذه العبارة الأخيرة في حاجة إلى شرحها ذلك أنها ستخدم في تفسير لم يرفض دافدسن وجود قوانين سيكوفيزيقية. ولكن لنرى أولا النوع الثاني من التعميمات. النوع الثاني من التعميمات هي تلك التعميمات التي حالاتها تجعلنا نعتقد أن هناك قانونا يقف خلفها ويفسرها ولكن لا يمكن صياغته إلا بالانتقال إلى مفردات من نوع آخر⁽⁴⁾. أى أنها قوانين ولكن ليس بالمعنى الدقيق.

فإذا عدنا إلى العبارة الأخيرة - التي رأى فيها دافدسن أن

- (1) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 18.
- (2) Davidson. Donald "Hempel on Explaining Action". p. 266.
- (3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 230. "Mental Events" p. 219.
- (4) Davidson. Donald "Mental Events". p. 218.
- (5) Ibid. p. 219.

العبارات التي تأخذ شكل قوانين nomological statements تستخدم تعبيرات عن خصائص نعرف بصورة قبلية - سابقة على التدعيم - أي الموضوعات تلك التي تتطبق عليها هذه الخصائص - نجد أن دافدسن يشرحها باستخدام مفارقة التدعيم الشهيرة التي تعرف بمفارقة «الأخرق grue»، (اللفظ الذي يجمع بين الحرفين الأوليين من الكلمة أخضر green والحرفين الآخرين من الكلمة أزرق blue في كل من اللغتين) والتي صاغها نلسون جودمان - ووضع محاولة لحلها - والناتجة عن مناقشة موضوع أي الأمثلة الموجبة تلك التي يمكن أن تؤكّد تعميماً ما ومن ثم تميّزه كقانون عن غيره من التعميمات الأخرى.

يمكن شرح هذه المفارقة على النحو التالي:

لنفترض أن كافة الزمردات التي تم معاينتها قبل زمن معين خضراء اللون. ففي ضوء مفهومنا الأصلي للتأكيد من خلال الأمثلة الموجبة، نقول أن ملاحظاتنا في زمن ز تؤيد أو تؤكّد الفرض «كل الزمردات خضراء». فقضايا الملاحظة التي تعبر عن أدلة تؤكد أن الزمردة أ خضراء، وأن الزمردة ب خضراء، الخ.... وكل واحدة من هذه القضايا تؤكّد الفرض العام «كل الزمردات خضراء»، وحتى الآن يسير كل شيء سيراً حسناً.

وعند هذه النقطة يدخل جودمان صفة جديدة هي «أخرق»، والتي تتطبق على كافة الأشياء التي تم معاينتها قبل زمن ز وكانت خضراء، والأشياء الأخرى إذا كانت زرقاء.

والآن لنتأمل الفرضين التاليين:

ف١: كل الزمردات خضراء.

ف٢: كل الزمردات خرقاء.

لابد أن يكون قد اتضح من كيفية طرح الصفة «أخرق»، أنه في زمن ز تكون كل الدلائل التي تثبت ف١ هي أيضا دلائل تثبت ف٢ وبالعكس:

فكلا الفرضين قد تأكد لأنه في زمن ز يكون للفرضين نفس الأمثلة الموجبة ولكن هذا ينطوي على مفارقة. ففي المحل الأول، نلاحظ أننا اضطررنا إلى أن كلا الفرضين مثبت بصورة متساوية ومع ذلك فانهما ينطويان على تنبؤات متناقضة بشأن الزمردات التي يتم معاينتها فيما بعد. فكون جميع الزمردات التي تم فحصها حتى الآن كانت خضراء - وبالتالي خرقاء - يبدو أنه لا يؤيد على الاطلاق التنبؤ بأن الزمرة القادمة ستكون خرقاء رغم أنه يؤيد التنبؤ بأنها ستكون خضراء. ومن ناحية أخرى فإن صفة «الآخر»، صفة عشوائية تماماً، وبالتالي فليس لدينا سبب للاعتقاد بأن الزمردات التي يتم معاينتها بعد زمن ز ستكون زرقاء أكثر مما لدينا للاعتقاد بأنها ستكون خضراء. فليس لدينا، إذا، سبب لتأكيد أن «كل الزمردات خرقاء»، أكثر مما لدينا لتأكيد أن «كل الزمردات حمراء». والواقع أنه بإمكاننا تلقيق أي عدد من الصفات المماثلة لـ «أخرق»، وكل تلك الصفات ستصدق على الزمردات بقدر ما تصدق عليها صفة خضراء، وذلك لأن التعميمات التي ترد فيها تلك الصفات تتأيد بنفس الأدلة تماماً. فتلك الأدلة يمكنها أن تثبت أي حكم نود أن نصدره على الزمردات. هذه النتيجة - على حد

تعبير جودمان - لا يمكن تحملها ، إذ أنها تتناقض مع أفكارنا الحدسية الخاصة بالاثبات أو التدعيم.

وإذا كان التمييز بين القضايا المشابهة للقانون والتعاليم العرضية ، يقوم على أساس أن الأولى وحدها هي التي تتأكد عن طريق أمثلتها الموجبة ، فإنه لا قيمة لهذا المعيار في صنف « مفارقة الأخرق » ، فإذا كانت أية مجموعة من الملاحظات تؤكد أى تعميم عشوائى ، فلن يكون هناك وسيلة للتمييز بين القضايا المشابهة للقانون والقضايا غير المشابهة للقانون . فمن وجهة النظر الحدسية ، لا يمكن اعتبار كل من ف_۱ ، ف_۲ قضايا مشابهة للقانون . وهذا ينطبق على ف_۱ على الأقل ولكن تحليلنا للإثبات عن طريق الأمثلة الموجبة لا يسمح بالتمييز بينهما أو برفض أى منها على أنه مجرد تعميم عرضي . فكلا الفرضين مدعم ومثبت بأمثلة موجبة^(۱) .

بعض النظر عن الحل الذى وضعه جودمان لهذه المفارقة ، فإن خلاصة الحل الذى يضعه دافدسون والذى يستند إليه فى تحديد متى يكون التعميم قانوناً هو أن « أخرق » ليس خاصية قابلة للتنبؤ بالنسبة للزمادات . فالخصائص القابلة للتنبؤ هى الخصائص الإستقرائية بالنسبة لموضوعاتها . « فإن يكون شئ ما آخرقاً grueness ، ليس خاصية استقرائية للزمادات ولكنه خاصية استقرائية لكيانات أخرى مثل زمروت emirites ، (أى الكيان

(۱) كارل لامبرت وجوردن بريتان « مدخل إلى فلسفة العلوم ، ترجمة شفيقة بستكى . مراجعة د. فؤاد زكريا وكالة المطبوعات . الكويت . ص ۹۹ - ۱۰۱ .

المركب من الزمر/ دات emer/alds واليا/ قوت sapph/ires فالمحمولات (أخضر، أحمر، أزرق) محمولات جعلت لوصف الزهور roses والياقوت، والزمردات، بينما المحمولات (أحمر gred، أخضر bleen) محمولات جعلت لكيانات مثل (زمرور sapphalds، زمروت emeroses، ياقات emerires). على هذا النحو تعبير القضايا «كل الزمردات خضراء»، «كل الزهور * حمراء»، عن قوانين مثلما تعبير القضية «كل الزمردات خضراء» all "emeralds are green" بالمثل عن قانون لأن المحمولات في كل قضية جعلت من البداية للكيانات الموصوفة بها. فمتى كان لدينا معرفة قبلية - سابقة على التدعيم - بالحالات الجزئية الممثلة للتعميم، كان هذا التعميم قانوناً⁽¹⁾.

* * *

ولكن كنا - وفقاً للمبدأ الأول - قد بينا أن هناك علاقات علية بين الحوادث العقلية - أو بعضها على الأقل - والحوادث الفيزيقية. فهل يمكن أن تحكم هذه العلاقات قوانين صادقة أو صادقة بهذا المعنى الذي حده دافنسن؟

وفقاً للمبدأ الثاني: نعم، يجب أن يكون هناك قوانين حتمية صادقة تخضع لها الحوادث العقلية المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية. ولكننا عرفنا من نص المبدأ الثالث أنه لا وجود لقوانين سيكوفيزيقية أو قوانين نفسية تحكم الوجود العقلى. كيف يتافق ذلك

* لفظ roses يطلق فقط على الزهور حمراء اللون.
 (1)-Davidson, Donald "Mental Events" p. 218.

إذا مع هذا المبدأ الثاني؟ أى نوع إذا هذه القوانين التي تحكم
الحوادث العقلية المرتبطة بصورة علية بحوادث فيزيقية؟

للننظر بداية إذا لعتبر دافدسن في القول بعدم وجود قوانين
سيكوفيزيقية تحكم العلاقة بين الوجود العقلى والوجود الفيزيقى.

المبدأ الثالث: عدم خضوع ما هو عقلى لأية قوانين.

أ- رفض وجود قوانين سيكوفيزيقية

يستند دافدسن في رفضه وجود قوانين سيكوفيزيقية إلى أمرين:

الأول: تصوره للقانون، لمتى يكون التعميم قانوناً.

فبالعودة إلى تصور دافدسن للقانون بضرورة أن تكون
الخصائص خصائص جعلت من البداية لكتياناتها، فإن دافدسن
يرى أن المحمولات العقلية والمحمولات الفيزيقية لم تجعل من
البداية لوصف كل منها الآخر. من هنا كانت التعميمات
السيكوفيزيقية أقرب لدى دافدسن إلى التعميم وكل الزمردات
خرقاء، منها إلى التعميم وكل الزمردات خضراء، ومن ثم ليس لها
خاصية القانون⁽¹⁾، ولكنها تنتمي إلى التعميمات من النوع الثاني.

الثاني: تصوره لكل من نسق الوجود الفيزيقى والوجود
العقلى.

وفقاً لدافدسن يشكل كل من الميدان الفيزيقى والميدان العقلى
نسقاً تصورياً كلباً تختلف فيه تصورات كل ميدان والمبادئ التي

(1) Ibid. p. 218.

تحكم إنطباق التصورات. إن التزام كل ميدان في تفسير ظواهره بتصوراته ومبادئه الخاصة واستحالة تفسير ظواهر أحد الميدانين بالإعتماد على تصورات ومبادئ الميدان الآخر - يجعل من المستحيل وجود قوانين سيكوفيزيقية تفسر أي إرتباط قائم بين حوادث فизيقية وحوادث عقلية أي استحالة وجود قوانين يامكانها نقل شروط إنطباق التصورات السيكولوجية إلى التصورات الفيزيقية⁽¹⁾. وهو تصور دافسن للقوانين السيكوفيزيقية.

والي تفصيل القول.

إذا بدأنا بالنسق الفيزيقي، فإن دافسن يضرب أمثلة لتصورات مثل الكتلة والطول والحجم والحرارة والزمن، ومجموعة من المبادئ التي تحكم قياس هذه التصورات وتجعلها ممكنة في الوقت نفسه مثل مبدأ التعدى transitivity واللامقايility asymmetry (أطول من - أكثر ثقلًا من - أكثر دفناً من - متاخرًا عن ... الخ). هذه المبادئ مبادئ تنظيمية regulative من حيث أنها ما تحدد التطبيق الصحيح للتصور من عدمه. هذه المبادئ - يراها دافسن - مبادئ تركيبية قبلية⁽³⁾. فهي قبلية، من حيث أنها لا نختبرها عند تطبيق تصوراتنا على حالات فردية ولكننا نختبر صحة انطباق التصورات على حالات فردية بالرجوع إليها.

أما أنها تركيبية، فذلك فقط لأن دافسن لا يعتقد أن هناك ما

(1) McLaughlin, Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" op. cit. p. 357.

(2) Davidson, Donald, "The Material Mind" p. 254.

(3) Davidson, Donald "Mental Events", p. 221.

يسمى فضايا تحليلية، فهو يصرح أنه لا يفهم معنى أن تكون قضية صادقة صدقاً ضرورياً أو تحليلية، أو صادقة بالرجوع إلى معنى مكوناتها⁽¹⁾. هذا الميدان أو النسق الفيزيقي يراه دافدسن كلى الطابع holistic. يقول: «إن وجود قانون في العلم الفيزيقي يعتمد على وجود القوانين الأخرى المكونة - أو المبادئ القبلية التركيبية - مثل قانون قياس الطول»⁽²⁾. أى أن وجود القوانين القبلية التركيبية التي تشكل تصورنا للميدان الفيزيقي هو ما يجعل من الممكن صياغة قوانين فيزيقية أخرى⁽³⁾. فصياغة قانون فيزيقي يعتمد على القوانين الأخرى الموجودة بالفعل وهي خاصية الإعتماد المتبادل interdependance التي يتصف بها النسق الفيزيقي⁽⁴⁾.

فإذا إنتقلنا للميدان العقلى فلن نجد اختلافاً سوى في المبادئ ذاتها التي تحكم إنطباق التصورات في كل النسقين وهو ما يمكن أن يتضح من بيان كيف يتم - من وجهة نظر دافدسن - تفسير الحوادث العقلية أو النفسية - كعمليات الإدراك والذكر والحصول على المعرفة وفقدانها والأفعال المقصدية - أو الوصول إلى نظريات بشأنها.

يرى دافدسن أننا في تفسيرنا لسلوك ما - سلوك لفظي أو فعلى

(1) McLaughlin. Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" op. cit. p. 354.

(2) Davidson. Donald "Mental Events" p. 221.

(3) Kim, Jaegwon "Psychophysical Laws" op. cit p. 377.

(4) Ibid. p. 377.

- أى لفعل ما قام به شخص معين، فإننا لا يمكن أن نفسر كل سلوك أو كل فعل بإرجاعه إلى إعتقاد واحد أو رغبة معينة لدى صاحبه. إذ ما الدليل الذي لدينا أن هذا الإعتقاد أو هذه الرغبة هي التي أدت بالشخص إلى التصرف الذي قام به؟ الشرط الوحيد الذي لدينا في إرجاعنا سلوكه لهذا الإعتقاد المحدد أو تلك الرغبة بعينها والذي يقرينا من صدق التفسير هو إتساق هذا الإعتقاد مع سائر إعتقاداته ورغباته ونواياه ومخاوفه وتوقعاته التي نعرفها عنه. أى أن نفسر سلوكه بإرجاعه إلى إعتقاد معين أو رغبة محددة إستناداً إلى نسق الإعتيادات والرغبات التي نعرفها عن الشخص نفسه. ما لم نرَعِ هذا الإتساق بين إعتقادات ورغبات وسائر المواقف القضائية للأشخاص كل على حده في تفسيرنا لأفعال وموافق هؤلاء الأشخاص، لن يكون بإمكاننا تفسير أفعالهم كأفعال صادرة عن أشخاص عاقلة⁽¹⁾.

إذ من المفترض أن يكون هناك إتساق في المواقف القضائية للأشخاص العاقلة. هذان العنصران - الإتساق والعقلانية - هما المبدأان المعياريان اللذان يتم على أساسهما تفسير السلوك والمواقف القضائية - أى الحوادث العقلية⁽²⁾.

ولكن هل يمكن أن يكون هناك تفسير واحد نجمع عليه لإعتقاد أو رغبة محددة تفسر سلوكاً ما لشخص ما؟ لن يكون هذا ممكناً إلا

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 221.
"Psychology as Philosophy" p. 230.

(2) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 231/
237/ 241.

متى إستطعنا حصر سائر إعتقادات ورغبات الشخص المراد تفسير سلوكه بحيث يظهر إتساق إعتقاده المراد تفسيره مع هذه الإعتقادات والرغبات الأخرى. وهو ما يرى دافدسن أنه غير ممكن⁽¹⁾. وهو ما يعني إذا - وفقاً له - عدم وجود أساس موضوعي وفقاً له تتحقق من صدق التفسيرات المختلفة أو نتبأ على أساسه⁽²⁾، وهو السبب في عدم إمكانية تحويل تفسيراتنا في ميدان الحوادث العقلية إلى قوانين علمية بالمعنى الدقيق⁽³⁾، إذ سيظل من الممكن تقديم تفسيرات متعددة لا تشتراك معنا سوى في عنصري الإتساق والعقلانية اللذين يجب أن يتصنف بهما النسق الكلى للحوادث العقلية الخاصة بشخص ما.

مما سبق نجد أن كلا النسقين كلى الطابع؛ فكما تعتمد صياغة قانون فيزيقي على القوانين الأخرى الموجودة بالفعل في الميدان الفيزيقي، لا يمكن أن نسب لشخص إعتقاداً لا يتسم معه مجموعة إعتقاداته الأخرى التي نعرفها عنه. كما أن لكلا النسقين مبادئ تحكم إنطباق التصورات وتوجه التفسير ومن ثم فهي معيارية - كمبادئ التحويل في الميدان الفيزيقي ومبدأي الإتساق والعقلانية في الميدان العقلي. هذه المبادئ تركيبية قبلية في النسقين.

أين يكمن الاختلاف إذا؟

يكمن الاختلاف - كما يقول McLaughlin - في المبادئ ذاتها، فهي تشكل سبب الاختلاف المقولي بين النسقين وسبب

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 223.

(2) Ibid. p. 222.

(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 233.

عدم إمكانية وجود قوانين سيكوفيزية تصل النسقين ببعضهما،⁽¹⁾ أى تفسر علاقة الارتباط بين العوادث من النوعين. وهو ما عبر عنه دافدسن بقوله أن شرطى الإتساق والعقلانية - الذين يتم على أساسهما تفسير الظواهر العقلية لا وجود لما يقابلهما فى عالم الفيزياء have no counterpart in the world of physics⁽²⁾ ولا يتم تطبيق التصورات فى النظرية الفيزيائية وفقاً لهما، ومن ثم فهما يفسران لم لا يمكن أن تتوقع أكثر من تعميمات سيكوفيزية - وليس قوانين - تفسر أى إرتباطات أو علاقات تصاحب بين الظواهر الفيزيائية والظواهر العقلية⁽³⁾.

ب- عدم وجود قوانين سيكولوجية.

كنا قد رأينا أن القوانين بالمعنى الدقيق - وفقاً لدافدسن - هى تلك القوانين التي يتم صياغتها اعتماداً على تصورات من ميدان تصورى واحد تصل فيه هذه القوانين - اعتماداً على هذه التصورات - إلى درجة من الدقة والشمولية. لهذه القوانين - وفقاً لدافدسن - وجود فقط في العلوم الفيزيائية. فالنظرية الفيزيائية هي ما يعد بتقديم نسق شامل يضمن تقديم وصف متفرد لكل حادثة فيزيائية⁽⁴⁾.

لا يمكن للتصورات العقلية أن تقدم لنا إطاراً كهذا وذلك ببساطة

(1) McLaughlin, Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" p. 353.

(2) Davidson, Donald "Psychology as Philosophy" p. 230.

(3) Davidson, Donald "Mental Events" p. 218, 219. "Psychology as Philosophy" p. 231.

(4) Davidson, Donald "Mental Events" p. 223.

لأنها لا تمثل نسقاً شاملاً مغلقاً، ذلك أن هناك الكثير مما يؤثر على ما هو عقلي دون أن يشكل في ذاته جزءاً من نسق الوجود العقلي وهو ما يعني عدم امكانية صياغة قوانين سيكولوجية - بالمعنى الدقيق - لتفسير والتنبؤ بالظواهر العقلية.

فإذا كان الأمر كذلك، وكنا قد إنتهينا مع دافدسن إلى أنه لا وجود لقوانين سيكوفيزية أو أن أي تعميم سيكوفيزى ليس قانوناً بالمعنى الدقيق لإختلاف المبادئ التي يتم وفقاً لها التفسير في كل ميدان، فإن دافدسن يخلص هنا بالنتيجة أنه لا وجود على الإطلاق لقوانين بالمعنى الدقيق يمكن على أساسها تفسير والتنبؤ بالظواهر العقلية⁽¹⁾. وهو المبدأ الثالث الذي أسماه دافدسن مبدأ عدم خضوع ما هو عقلي لقوانين "Anomalism of the Mental".

إنطلاقاً من هذا التفسير يصل دافدسن إلى البرهان على هوية الحوادث العقلية والفيزيائية، وهو البرهان الذي سيبين بدوره مدى إتفاق المبدأ الثاني - الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية - مع هذا المبدأ الثالث:

يبرهن دافدسن على هوية الحوادث على النحو التالي:
لنفترض أن حادثة عقلية (ع)، سببت حادثة فيزيائية (ف).
بوصف ما يمكن بيان خضوعهما لقانون يحكم العلاقة بينهما،
وذلك بالرجوع إلى المبدأ الثاني - مبدأ الطبيعة النومولوجية

(1) Ibid. p. 223.

للعلاقة العلية - الذي مفاده أنه متى كانت هناك علاقة علية بين حادثتين لزم أن يكون هناك قانون يحكمها، قانون تمثل هذه العلاقة الفردية إحدى حالاته. لن يكون هذا القانون سوى قانون فيزيقي من حيث عدم وجود قوانين في ميدان ما هو عقلي. ولكن إذا كانت الحادثة - ع - تدرج تحت قانون فيزيقي، فإن هذا يعني أن لها صفةً فيزيقياً، وهو ما يعني - وفقاً لدافدسون - أنها حادثة فيزيقية. وبالعكس، لنفترض أن حادثة فيزيقية (ف)، سبب حادثة عقلية (ع). مرة أخرى ستختضع هاتان الحادثتان لقانون فيزيقي مما يعني أن للحادثة العقلية صفةً فيزيقياً - أي أنها حادثة فيزيقية - وهكذا تصبح كل حادثة عقلية ترتبط علياً بحادثة فيزيقية حادثة فيزيقية وهو ما يعني بالنسبة لدافدسون هوية الحوادث⁽¹⁾.

على هذا النحو يرى دافدسون أنه حق الوحدية غير الخاصة لقوانين anomalous monism وهو ما يعني وفقاً له أنها لم تأت نتيجة رد التصورات السيكلولوجية إلى تصورات فيزيقية بقوانين. فلقد بين أن شروط إنطباق التصورات العقلية شروط لا يمكن التعبير عنها تعبيراً فيزيقياً وأنها من ثم ما يمنع صياغة قوانين سيكوفيزيقية بإمكانها نقل شروط إنطباق التصورات السيكلولوجية إلى التصورات الفيزيقية - وهو تصوره للقوانين السيكوفيزيقية -. فالميدان العقلي ميدان مستقل يتم فيه تفسير الحوادث العقلية بربطها بحوادث عقلية أخرى وفقاً لشروط من الميدان العقلي نفسه. إلا أن هذا لا يعني أن هناك قوانين سيكلولوجية خالصة يمكن

(1) Ibid. p. 224.

الوصول إليها - وفقاً لها يمكن تفسير الحوادث العقلية والتنبؤ بها وذلك لدخول الحوادث العقلية في علاقة تأثير وتأثير بالحوادث الفيزيقية وهو ما عناه دافدسن بأن النسق العقلى نسق غير مغلق على ذاته.

فإذا كان الملمحان المميزان للميدان العقلى هو عدم الخضوع لأية قوانين والإرتباط العلى بين حوادثه والحوادث الفيزيقية، وكانت العلاقات الطبية تحكمها بالضرورة قوانين، ولم تكن هناك قوانين بالمعنى الدقيق سوى للقوانين الفيزيقية، كانت الحوادث العقلية التي ترتبط علياً بحوادث فيزيقية هي الأخرى حوادث فيزيقية لإمكانية وصفها وصفاً يدرجها تحت هذه القوانين ومن ثم هوية الحوادث أو الوحدانية غير الخاضعة لقوانين.

٥- موقف دافدسن من علم النفس

أن تستقل الحوادث العقلية عن الخضوع في ذاتها لقوانين، وأن يكون الملمح الرئيسي للعلم هو الوصول إلى قوانين تفسر وتتنبأ بظواهره، لم يكن علم النفس - وفقاً لدافدسن - علماً بالمعنى الدقيق للعلم لعدم إمكانيته «استخدام المناهج نفسها - أورده - للعلوم الفيزيقية الأكثر دقة»^(١).

ولما كان الباحث يأمل أن يكون قد أوضح ما عنده دافدسن باستقلال ميدان علم النفس عن الخضوع لقوانين وهو العلم الذي حده دافدسن بأنه «دراسة الفعل الإنساني والدافع والرغبات والإعتقادات والتذكر والتعلم - بالقدر الذي ترتبط فيه هذه الموضوعات - على الأقل - بما يسمى (المواقف القضائية)»^(٢)، فإن الباحث يريد في هذه الفقرة أن يحدد - إنطلاقاً من عبارات دافدسن نفسها - على وجه الدقة موقف دافدسن من علم النفس.

يتلخص موقف دافدسن في هذه العبارة التي ذكرناها آنفاً - أو التي ذكرها دافدسن - وهي أن علم النفس لا يمكن رده للعلوم الفيزيقية بمعنى عدم إمكانية رد التصورات السيكلوجية - في تفسير العمليات الإدراكية - إلى تصورات فيزيقية، أو التعبير عن الأولى بمفردات وحدود فيزيقية، وإن «مثلث العلوم الفيزيقية نقطة انطلاق علم النفس»^(٣) أو «كان هناك ما يستفيده علم النفس تعديداً من علم الأحياء وعلوم الأعصاب neurosciences»^(٤).

(1) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 240.

(2) Ibid. p. 240.

(3) Ibid. p. 241.

(4) Davidson. Donald "The Material Mind" p. 247.

والى تفصيل القول .

يتخيل دافدسن - في محاولته البرهان على عدم إمكانية رد علم النفس إلى العلوم الفيزيقية - أننا قد أصبحنا نعرف عن المخ والجهاز العصبي أكثر مما نعرف الآن، وأصبحنا نفهم ما يدور تماماً داخل المخ البشري بحيث يمكننا أن نقدم بالتفصيل الدقيق وصفاً فيزيقياً لكل صغيرة وكبيرة تحدث داخله وأنه أمكن رد كل العمليات الكهربية والكيميائية والعصبية إلى علم الفيزياء⁽¹⁾ .

يرى دافدسن مع هذا أن سائر هذه المعارف الفيزيقية لن يستفيد منها علم النفس إلا بما هو أقل من المتوقع طالما أنه العلم الذي يدرس الظواهر التي تعبر عنها التصورات مثل النية - الاعتقاد - التذكر - الإدراك - التعلم⁽²⁾ .

ما يعنيه دافدسن أنه مهما تطورت هذه العلوم بحيث إستطعنا صنع إنسان آلى لا يمكن تمييزه في خارجه أو في داخله عن الإنسان، ذلك أنه يأتي في ردود أفعاله تجاه البيئة بحركات لا تختلف عن الحركات التي سيقوم بها الشخص العادى، لن نستطيع مع ذلك الإدعاء بأننا نجحنا في إيجاد هوية بين الإعتقادات والرغبات والتوايا والأمال وبين الحالات التي تحدث داخل المخ أو بينها وبين الآليات التي تعمل داخل المخ طالما ظلت الحوادث والحالات العقلية كالتفكير والإعتقداد والإدراك والتوايا تصورات رئيسية بالنسبة لدراسة علم النفس⁽³⁾ .

(1) Ibid. p. 245.

(2) Ibid. p. 246.

(3) Ibid. p. 247. 248.

لماذا؟

للنصور - كما يقول دافدسن - أننا كلما قمنا بغز هذا الإنسان الآلي بإبرة أو بدبوس فإنه يقفز، أو يتآوه أو تظهر على ملامحه علامات التأوه تماماً مثل إستجابات الشخص العادي. هنا فإن لدينا وصفاً فيزيقياً للعلة (غز الدبوس) ووصفاً سيكولوجياً للمعلول (حركة الجسم كالقفز - التأوه - أو تعبير الألم على الوجه). وكما رأينا فين الحوادث التي ترتبط ببعضها بعلاقة العلة والمعلول يجب أن تكون محكومة بقانون. ألا يعني هذا أن سائر الحوادث السيكولوجية حوادث من الممكن التنبؤ بها بدقة؟ لم نذكر إذاً في صنعنا لهذا الإنسان الآلي أننا إستطعنا رد علم النفس إلى علم الفيزياء وأننا بذلك قد قمنا بحل سائر المشكلات الخاصة بعلم النفس⁽¹⁾.

يرى دافدسن أن كل ما يمكن قوله أنه متى ارتبطت حوادث فيزيقية بحوادث سيكولوجية بعلاقة عليه وكان يلزم عن العلاقات عليه بين الحوادث وجود قوانين تربط هذه الحوادث ولم تكن هذه القوانين سوى قوانين فيزيقية أمكننا صنع الإنسان الآلي وفقاً لها، فإنه يلزم بالضرورة أن الحوادث السيكولوجية حوادث فيزيقية، دون أن يعني هذا امكانية التنبؤ بها بالطريقة نفسها التي يمكن بها التنبؤ بالحوادث الفيزيقية أو إمكانية ردها إلى حوادث فيزيقية وذلك لأننا لا يمكن أن نستفني عن التصورات الغفلية والمبادئ التي تحكمها في تفسير الحوادث العقلية ولا عن الطريقة التي نفترض بها أي حادثة أو عملية عقلية،

(1) Ibid. p. 248.

واختلاف هذه الطريقة هو ما يجعل الوصول إلى قوانين سيكوفيزيكية غير ممكن.

لتوضيح ذلك يضرب دافدس مثلاً باللغة التي يرى أنها لا يمكننا أن نميز بين الاعتقادات والرغبات والأفكار والمخاوف والروايات والاستدلالات دون هذه البنية المعقّدة المسمّاة اللغة التي لا تلعب دور التميّز بين هذه الملامح السيكولوجية فقط ولكن التي بدونها لا يمكن فهم هذه التصورات⁽¹⁾.

القدرة اللغوية للشخص - إذا ما وصفناها وصفاً سيكولوجياً - فإنها ميل مركب. أما إذا وضّعناها فيزيقياً فإنها حالة فعلية وليس ميلاً.

هل يمكن بمعرفة الآلية الفيزيقية للشخص أن نفسّر قدرته اللغوية؟

لاشك أن لكل شخص حالة فيزيقية تتمرّكز في المخ تشكل قدرته اللغوية. ولكن كيف نحدّدها؟ كيف نحدد ليس فقط مكانتها ولكن نصف كيف تعمل؟ كيف نعرف هذه الآلية التي تعلّم السلوك اللغوي لشخص ما؟ أى ما يقوله وما يعنيه بقوله؟

نعم يمكن معرفة أن هناك آلية فيزيقية معينة هي آلية الكلام لشخص ما وذلك متى تحدث - أو بلاحظة سلوكه في مناسبات مختلفة، ولكن هذا لن يوصلنا إلى ما نريده وهو تفسير الإرتباط بين السلوك اللغوي وما تقوم به هذه الآلية تفسيراً يأخذ شكل

(1) Ibid. p. 255.

القانون. فريد أن نعرف ما هي الخاصية الفيزيقية للآلة التي تجعلها تتحدث كما لو كانت شخصاً أى الخاصية التي تنتج السلوك اللغظى⁽¹⁾.

يفترض دادسون أن الإنسان الآلى يستخدم الكلمات على النحو الذى يستخدمها به بسبب الطريقة التى تعمل بها الآلية الخاصة به. ولكن هل يمكن أن نحدد التضاعفات الفيزيقية physical correlates للمعنى؟ أى أن نكتشف فيزيقياً ما لا يمكن سوى أن نستنتاجه (ألا وهو المعنى) طالما إرتكنا للاحظة السلوك اللغظى⁽²⁾.

قد يمكننا ذلك بلاحظة أنماط العناصر والأصوات والروائح التي تجعله ينطق عبارة ما ك قوله «هذه سمكة قرش»، إذا ما سئل «ما هذا؟».

ولكن هل ندعى عندئذ أننا عرفنا ما عناه بهذه العبارة؟ لنتصور أنه فى مرة أخرى رأى جسمًا صغيراً ومع ذلك قال «هذه سمكة قرش». كيف نعرف ما جعله يقول هذا؟ لن نعرف ذلك - وفقاً لدادسون - إلا إذا عرفنا ما جعله يعتقد أنها سمكة قرش رغم صغر حجم ما رأه. فقد يكون يعتقد أنه ينظر من الجهة الأخرى للتلسكوب وأن هذا هو ما جعلها تبدو صغيرة، أو أنه ينظر من خلال عدسة كبيرة ولكن من الجهة الأخرى.

(1) Ibid. p. 256.

(2) Ibid. p. 257.

يريد دافدسن أن يقول أنتا لن نعرف عما يعنيه الإنسان الآلي بأكثر ولا بأقل مما نعرفه عن الشخص العادي⁽¹⁾، أي أن السبيل لمحاولة معرفة ما يعنيه هو إستنتاجنا لما يعتقد، إذ أن إعتقاداته هي ما يجعله ينطق بما يعنيه، ولكن اعتقاداته تستنتجها مما يقوله، هذا يعني - وفقاً لدافدسن - أن السبيل إلى تفسير المعنى يكون بوضع نظرية واحدة نحاول الوصول فيها إلى تفسير المعنى والإعتقادات معاً في وقت واحد وليس السبيل هو إيجاد هوية بين جزء من مخ الإنسان الآلي ومعايير استخدام الكلمة⁽²⁾. المعرفة الفيزيقية أو الفسيولوجية للمخ لن تقدم لنا تفسيراً للتصورات السيكولوجية كالإعتقادات والتوايا والمعنى، إذ أن تفسير ما يعنيه الإنسان الآلي إنطلاقاً فقط مما يقوله تشكل الصعوبة نفسها التي تقابل محاولة تفسير معنى كلمات الشخص العادي⁽³⁾.

يرى دافدسن أننا في تفسيرنا للإنسان الآلي وللشخص العادي على حد سواء، لن يكون أمامنا سوى تفسير النسق الكلى للسلوك الملاحظ - أي محاولة الوصول إلى الإعتقادات والمعنى كل في ضوء الآخر أو بالإعتماد المتبادل على الآخر حيث معايير قبولنا للتفسير معايير واحدة وهي أن نسمح في تفسيرنا بقدر ما من الخطأ المعقول وأن نفترض أن هناك إتساقاً بين سائر إعتقادات وأقوال

(1) Ibid. p. 258.

(2) للباحث كتاب بعنوان «فلسفة اللغة عند دونالد دافدسن»، شرح فيه بالتفصيل نظرية دافدسن في الإعتماد المتبادل بين الاعتقاد والمعنى. مشاء المعارف. (XX) 2 الصفحات 58 وما بعدها.

(3) Davidson. "The Material Mind" p. 258.

الشخص أو الإنسان الآلى وأن نفترض إعتقادات ومعانٍ من نفس
إبطلاقاً من إعتقاداتنا ومعانينا كأساس ننطلق منه ونفسر إعتماداً
عليه اختلاف التفسيرات⁽¹⁾.

ولما كان تفسير التصورات السيكولوجية يتم على النحو الذى
يبناه، رأى دافدسون فى ذلك مبرراً كائناً لعدم امكانية التعبير عن
المبادئ التى يتم الإعتماد عليها فى تفسير هذه التصورات أو
طريقة التفسير بمفردات فيزيقية، ومن ثم رفضه قبول رد علم
النفس إلى العلوم الفيزيقية⁽²⁾ وهو ما عناه بإستقلال علم النفس أو
بأنه ليس علماً كالعلوم الأخرى⁽³⁾ دون أن يعنى بذلك هجوماً
على علم النفس بصفة عامة أو على أحقيته فى أن يكون علماً..
تفسيراته وتنبؤاته أقل دقة من تفسيرات وتنبؤات العلوم
الأخرى⁽⁴⁾.

(1) Ibid. p. 258, 259.

(2) Ibid. p. 259.

(3) Davidson, Donald "Psychology as Philosophy" p. 230.

(4) Ibid. p. 240

نتائج البحث

بأنهاء البحث يكون الباحث قد أجاب على التساؤلات التي وضعها في المقدمة ألا وهي بيان ما عناه دافدسن بأن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية ومن ثم هوية الحوادث دون أن تكون هناك قوانين تحكم هذه الحوادث العقلية في ذاتها. وبين الباحث أن السبب في ذلك من وجهة نظر دافدسن أن الميدان العقلى ميدان لا تحكمه قوانين بالمعنى الدقيق والذى حدده دافدسن بأنها القوانين التى تفسر وتتنبأ بالظواهر وذلك لأن الميدان العقلى ميدان ليس مغلقاً على ذاته ومن ثم فالقوانين قوانين فيزيقية. كذلك بين الباحث ما عناه دافدسن باستقلال علم النفس أو اختلافه عن العلوم الفيزيقية الأخرى.

الآن جاء دور التقييم.

١- إلى أي مدى استطاع دافدسن تبرير نظريته في هوية الحوادث ومن ثم تبرير اتجاهه الواحدى؟

النتيجة الرئيسية التي توصل إليها الباحث مفادها أن نظرية دافدسن في مجلتها قائمة على افتراضات وضعتها دافدسن دون تبرير، وضعها بطريقة لكي تخدمه أو لكي توصله إلى النتائج التي يريدها، مما يجعلنا نتساءل: إلى أي مدى يمكن قبول نتائج أو نظرية قائمة على فروض غير مبررة.

والى تفصيل القول.

إذا بدأنا بتصور دافدسن للحوادث بأنها حوادث فردية وجزئية

فإننا نجد أن هذا التصور إفتراض وضعه دافدسن دون أن يحاول تبريره . كل ما قاله أن هذا الإفتراض يحقق له مطلبه ألا وهو تقديم نظرية لها ما يبررها *cogent* في الفعل الإنساني والتفسير والعلاقة بين ما هو عقلى وما هو فيزيقى ؟ فلتقدم مثل هذه النظرية التي تفسرسائر هذه الجوانب ، نحن في حاجة إلى امكانية وصف الأفعال والحوادث بأكثر من طريقة وهو ما لا يتحقق إلا بافتراض أن الحوادث جزئية وفردية .

فإذا انتقلنا إلى ما أسماه دافدسن بمبدأ التفاعل العلى - وهو المبدأ الأول من العياديّة الثلاثة التي تشكل في مجموعها برهان دافدسن على هوية الحوادث أو اتجاهه الوحدى - والذى مفاده أن هناك علاقات عليه بين بعض الحوادث العقلية على الأقل والحوادث الفيزيقية - فقد رأينا أن دافدسن يقرر صراحة أنه يضعه كافتراض لا يبرهن عليه لأنه يراه واضحاً متمثلاً في الأدراك الحسّي والفعل الانساني اللذين يقدمان أوضاعاً أمثل له .

أما التصور الثالث الذي يضعه دافدسن كافتراض لا يحاول تبريره فهو المبدأ الثاني والذى أسماه مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية والذى مفاده أن الحوادث التي تقف كعل ومتولات لبعضها البعض تخضع لقوانين حتمية دقيقة .

من هنا فان الباحث يرى أن الأساس الذى بنى عليه دافدسن نظريته في هوية الحوادث - ومن ثم اتجاهه الوحدى - أساس واه : أـ ذلك أن هذا الأساس يمكن في شرطتين : الشرط الأول دخول الحوادث العقلية المراد بيان أنها حوادث فيزيقية - ومن ثم القول

بـهوية الحوادث - في علاقة عليه مع حوادث فيزيقية، بمعنى أنه لا يمكن بيان أن الحوادث العقلية - التي لا ترتبط ارتباطاً علىـأ بـحوادث فيـزيـقـيـة - حـوـادـثـ فيـزيـقـيـةـ . فإذا أضـفـنـاـ إـلـىـ أنـ هـذـاـ شـرـطـ وـضـعـهـ دـافـدـسـنـ دونـ تـبـرـيرـ . وـمـنـ ثـمـ فـهـوـ لـاـ يـبـرـرـ بـصـورـةـ قـوـيـةـ هـوـيـةـ الـحـوـادـثـ . آـنـهـ يـقـصـرـ هـوـيـةـ الـحـوـادـثـ فـقـطـ عـلـىـ الـحـوـادـثـ العـقـلـيـةـ المـرـتـبـطـةـ عـلـىـ بـحـوـادـثـ فيـزيـقـيـةـ ، فـإـنـ الـبـاحـثـ لـاـ يـدـرـىـ كـيـفـ يـمـكـنـ القـولـ بـهـوـيـةـ أـوـ ذـاتـيـةـ لـقـدـرـ مـنـ الـحـوـادـثـ العـقـلـيـةـ دـوـنـ أـخـرـىـ ، بـلـ لـحـوـادـثـ بـعـيـنـهـاـ فـيـ وـقـتـ دـوـنـ آـخـرـ؟ـ وـالـىـ أـىـ مـدـىـ يـمـكـنـ اـعـتـبـارـ ذـلـكـ مـوـقـعـاـ فـلـسـفـيـاـ .

بـ- حتى ولو سلمنا بهذه الهوية التي تنطبق فقط على قدر من الحوادث - أو قبلنا مبرراتها - فإن الأساس الذي تقوم عليه هذه الهوية ألا وهو المبدأ الثاني - مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية - مبدأ وضعه دافدنسن كما قلنا كافتراض لم يحاول تبريره . إلى أى مدى يمكن قبول نظرية أو إتجاه يتأسس على فرض غير مبرر؟ .

جـ- من جانب آخر يرى دافدنسن أن تفسير الحالات العقلية

* قال أفلاطون منذ زمن سحيق في محاورة الجمهورية «على حين أن مراحل البداية في الاستدلال الرياضي هو محض فرض، فإن الجدل يطلب لنفسه بداية غير فرضية».

وقال كانتي في كتابه «ند العدد الخامس»: «كل شئ له طبيعة الفرض فهو شئ محظوظ علينا أن نتعامل معه».

الاقتباسات من: ر. ج. كولنجروود «مقال في المذهب الفلسفى، ترجمة فاطمة اسماعيل. مراجعة أمام عبد الفتاح. المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. ١٢٥٤ من ٢٠١٧ .

يحدث داخل النسق العقلى وبالاعتماد على التصورات السيكولوجية والمبادئ التى تحكمها وأنه لا مناص فى تفسير الحوادث العقلية من الإعتماد على هذه التصورات والمبادئ، وأن هذا هو ما يمنع الوصول فى ميدان علم النفس إلى قوانين دقيقة، أى قوانين تفسر وتتنبأ، بحيث أنه متى تم وصف هذه الظواهر ذاتها وصفاً فيزيقياً فإنه من الممكن تفسيرها والتنبؤ بها⁽¹⁾،

هنا يثور التساؤل :

ولكن لم نعط الحوادث العقلية وصفاً فيزيقياً بل وما فائدة إعطائها وصفاً فيزيقياً وتفسيرها لا يمكن أن يتم سوى بالإعتماد على التصورات السيكولوجية والمبادئ التى تتحكم الميدان العقلى؟ وهو ما يعني أن الوصف العقلى للحوادث العقلية هو الوصف الجوهرى لها بينما وصفها فيزيقياً وصف ثانوى لها؟

كيف تتأسس الهوية إذا على الوصف الثانوى للحوادث العقلية، أى الوصف الذى تكتسبه فقط متى دخلت فى علاقة عليه بحوادث فيزيقية وكانت هذه العلاقة تحكمها قوانين فيزيقية؟

د- القانون الذى يحكم الحادثة العقلية المرتبطة علياً بحادثة فيزيقية لا يحكم الحادثة العقلية فى ذاتها ولا تندرج فى ذاتها تحته ولكنه يحكم العلاقة عليه التى تربطها بالحادثة الفيزيقية. من هنا فإنه حتى وإن وافقنا دائمًا على أن هذا القانون قانون فيزيقى من حيث أنه لا وجود لقوانين بالمعنى الدقيق سوى للقوانين

(1) Davidson. D. "Psychology as philosophy" p. 230.

الفيزيقية، فإن خصيصة الحوادث - المرتبطة علياً - له لا يجعل من الحادث العقلية حادثة فيزيقية، حتى وإن نتج عن ذلك وصف الحادث العقلية وصفاً فيزيقياً. ومن ثم مرة أخرى ضعف تبرير هوية الحوادث.

٢- ما حقيقة موقف دافدسن من علم النفس؟

رأينا أن دافدسن يذهب أحياناً إلى أن علم النفس علماً تفسيراته وتنبؤاته لا تقل عن تفسيرات وتنبؤات العلوم الأخرى^(١) وأحياناً يراه علماً ولكن ليس كالعلوم الأخرى^(٢) بمعنى أنه مستقل عنها لاختلاف طبيعة التفسير داخله والمبادئ والتصورات المستخدمة في التفسير.

هذا يتتساعل الباحث: ما طبيعة هذا العلم؟

بأى معنى هو علم وهو لا ينتج قوانين علمية؟

يقول جفري فوس Jeffry Foss أن «العلم بدون قوانين علمية لا يمكن التفكير فيه»^(٣). قد نتخيل دافدسن يرد بقوله أن علم النفس ينتج قوانين ولكنها قوانين فردية - أي خاصة بكل فرد -^(٤) تختلف في طبيعتها عن القوانين في ميدان الفيزياء وأن طبيعة التفسير في علم النفس هي التي تفرض هذا النوع من القوانين. من هنا جاء استقلال بل واختلاف علم النفس عن العلوم الأخرى.

(١) Davidson. D. "Psychology as philosophy" p. 240.

(٢) Ibid. p. 230.

(٣) Foss. Jeffry "Consciousness in Science". The Journal of Philosophy. vol. XCII No. 8 August 1995. p. 415.

(٤) Davidson. D. "Hempel on Explaining Action" p. 274.

ولكن الباحث سيرد ويقول : ولكن بأى معنى هو علم وهو يسمح بتفسيرات متعددة لكل حالة مفردة وذلك فى تفسيرنا لسلوك كل شخص مثلاً؟ عندئذ لن تكون هناك حتى هذه القوانين الفردية التى تلطبق على كل فرد، بل ستتعدد التفسيرات بتعدد المفسرين دون أن يكون هناك أساس موضوعى ثابت يتم الإحتكام إليه فى الحكم على هذه التفسيرات .

يقول دافدسن : القوانين لغة أو صياغة لفهم وتفسير الواقع . فإذا لم تكن هناك قوانين سيكوفيزيقية أو قوانين سيكولوجية فذلك لأنه لا يمكن صياغة هذه القوانين طالما إلتزم علم النفس بتصوراته ومبادئه . فالعجز يكمن فينا وليس في الطبيعة . العيب يكمن في علم النفس وليس في طبيعة الوجود .

سيقول الباحث : ولم لا تحاول إصلاحه ؟

سيقول دافدسن : لا يمكن إصلاحه . فعدم وجود قوانين دقيقة ، أو عدم القدرة على تقديم تفسير دقيق لظاهرة عقلية جزء من طبيعة علم النفس لا يمكن تغييرها .

سيقول الباحث : ولم تصر إذا على وصفه بأنه علم ؟

هذا سنجد ألكسندر روزنبرج A. Rosenberg يفسر لنا ذلك بقوله أن رفض دافدسن الإنتماء إلى أتباع فتجنشتین الجدد The new- Wittgensteinians - الذين إنطلقوا من القول باستحالة العلم وجود روابط عليه بين الأفعال وأسبابها إلى القول باستحالة العلم الاجتماعي (ذلك النسق ذى القوانين العامة التى تفسر وتتنبأ بالأفعال ياخذناعها لقوانين) - إن رفض دافدسن الإنتماء إلى هذه

الحركة التي ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين هو ما جعله ينكر أن علم النفس ليس علماً، ولكنه في الحقيقة يتصوره لعلم النفس على أنه دراسة الحالات العقلية القصدية والأفعال المقصودة لذاتها لم يجعله يشتراك مع العلوم الأخرى سوى في الإسم فقط⁽¹⁾.

وعلى كل فإن دونالد دايدسن - إلى جانب كل من جيرى فودر ودان دينيت - يرى أن لعلم النفس مكانة مستقلة عن تيار العلم الطبيعي، ومن ثم فهو يقف في ذلك مع زملائه في مواجهة التيار الذي يمثله كل من كواين وباتريشيا تشيرشلاند وكليف هوكر وبول تشيرشلاند والذي يصر على ضرورة التزام علم النفس بكل مللتلتزم به العلوم الأخرى⁽²⁾.

من الواضح أن دايدسن من الذين يرفضون التصور الوضعي للعلم أي تصور وحدة العلم وهو ما يتضح لنا جلياً من رفضه رد علم النفس إلى الفيزياء وهو سبيل الوضعيين لتحقيق وحدة العلم.

ولكن هل وحدة العلم تكمن دائماً في عملية رد؟ ألا يمكن لوحدة العلم أن تكمن في التبادل المعرفي بين العلوم وهو ما يراه فوس Foss⁽³⁾؟

(1) Rosenberg, Alexander "Davidson's Unintended Attack on Psychology" in "Actions and Events" pf. cit p. 407.

(2) Churchland, Paul "A Neurocomputational Perspective. The Nature of Mind and the Structure of Science" (Cambridge, MIT 1989) p. XII.

(3) Foss, Jeffry "Consciousness in Science" op. cit p. 415.

ألا يمكن أن يكون دافدسن من أتباع هذا التصور الأخير لوحدة
العلم لاسيما أنه لا ينكر استفادة علم النفس من العلوم الأخرى بل
ويقر ذلك؟

ولكننا عندئذ سنتساؤل: ولكن إلى أي مدى يستفيد علم النفس -
وفقاً لدافدسن - من العلوم الأخرى إذا كان يصر على أن مبادئ
علم النفس وتصوراته لا يمكن لعلم النفس الإستغناء عنها فهي ما
تحكم التفسير؟ ما الذي يستفيده تحديداً علم النفس من هذه العلوم؟
لم يوضح لنا دافدسن ذلك.

وعلى كل.

أيا كانت النتائج التي يمكن أن نقبلها من دافدسن وتلك التي
نختلف فيها معه، فإن ذلك يبيّن بجلاء أن مشكلة العلاقة بين
النفس والجسد - أو الميدان العقلي والميدان الفيزيقي - من
المشكلات الفلسفية الأساسية التي كانت موضوع اهتمام بالغ عد
الفلسفه الأقدمين وظلت كذلك عند كثير من الفلسفه المسيحيين
والإسلاميين والفلسفه المحدثين. وما زالت حية عند كثير من
الفلسفه المعاصرین⁽¹⁾ وربما كان اختلاف القول بشأنها هو ما
جعل فيلسوفاً مثل نيقولاى هارتمان يراها من المشكلات
الميتافيزيقية التي تستعصى - بحكم طبيعتها - على الحل⁽²⁾.

وإذا كان الباحث لا يتفق مع هارتمان - أو مع غيره من الذين

(1) محمد زيدان «في النفس والجسد»، مرجع سابق من 17.

(2) بهاء دروش «فلسفة نيقولاى هارتمان النظرية»، منشأة المعارف ١٩٩٦ ص 89.

يضعون أحكاما قطعية يغلقون بها باب البحث في بعض الموضوعات - فإن ما قصده بالإشهاد بهارتعان هو التدليل - الذي يحاول بيانه في كل مناسبة تعن له - على أن الميتافيزيقا - كميدان بحث - وجدت لكي تبقى وأن التطورات العلمية لم تحل - ولا أقول لن تحل - المشكلات الميتافيزيقية بقدر ما وسعت من دائريتها وبرهنت على أصلتها.

ولكن هذا حديث آخر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- 1- Davidson. Donald "Essays on Actions and Events"
Clarendon Press. Oxford 1980

جمع دافدسن سائر المقالات التي عرض فيها فلسفته في العقل في هذا الكتاب، لذا سنكتفى أثناء البحث - في الهاامش - بكتابة إسم دافدسن باسم المقالة دون بيانات الكتاب وذلك بخلاف المرجع التالي.

- 2- _____ "Reply to Quine on Events" in
"Actions and Events" ed. by Ernest Lepore and
Brian P. McLaughlin. Basil Blackwell. 1985.

ثانياً: المراجع العربية مؤلفة ومتدرجة

- ١- ارنست مایر «هذا هو علم البيولوجيا». دراسة في ماهية الحياة والأحياء، ترجمة: د. عفيفي محمود عفيفي. سلسلة عالم المعرفة. يناير 2002.
- ٢- بهاء درويش «فلسفة فيقولاي هارتمان النظرية». منشأة المعرفة. 1996.
- ٣- بهاء درويش «فلسفة اللغة عند دونالد داوفدن». منشأة المعرفة. عام 2000.
- ٤- سهام التويهي «نظرية المنهج العلمي». دار البيان. 1995.
- ٥- صلاح عثمان «شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مکال». مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية. أكتوبر 1999.
- ٦- كارل بوير «الحياة بأسرها حلول لمشاكل». ترجمة بهاء درويش. منشأة المعارف الاسكندرية. 1998
- ٧- كارل لامبرت وجوردن بريسان - «مدخل إلى فلسفة العلوم». ترجمة د شفيقة بستكي. مراجعة د فؤاد ركريا. وكالة المطبوعات الكويت. بدون تاريخ
- ٨- كولن جود «مقال في المنهج الفلسفى». ترجمة فاطمة اسماعيل. مراجعة أمام عبد الفتاح المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. 2001
- ٩- محمود ريدان «في النفس والجسد». دار الجامعات المصرية. بدون تاريخ.

المراجع الأجنبية

- 1- Ayer. A.J. "Philosophy in the Twentieth Century"
Unwin Paperbacks 1984.
- 2- Black. Ned (et al) eds. "The Nature of Consciousness". Philosophical Debates "MIT press Cambridge. Massachusette. 1998.
- 3- Chappell. V.C. ed. "The Philosophy of Mind" Dover Publications. Inc. New York 1st published 1981.
- 4- Churchland. Paul "A Neurocomputational Perspective. The Nature of Mind and the Structure of Science" Cambridge. MIT Press. 1989.
- 5- Evnine. Simon "Donald Davidson" Policy Press. 1991.
- 6- Hempel. Carl. "Aspects of Scientific Explanation And Other Essays in the Philosophy of Science" The Free Press. New York. Collier-Macmillan limited. London 1965.
- 7- Kim. Jaegwon "Psychophysical Laws" in "Actions and Events".
- 8- Martinich. A.P. "The Philosophy of Language". Oxford University Press. 3rd edition. 1996.

9. McLaughlin. Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" in "Actions and Events"
- 10- Passmore "A Hundred years of Philosophy". Pelican Books Reprinted 1972.
- 11- Place. U.T "Is Consciousness a Brain Process" in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.C.
- 12- Quine. W V "Events and Reification" in "Actions and Events" Perspectives on the philosophy of Donald Davidson" ed. by Ernest Lepore and Brian P. McLaughlin. Basil Blackwell. 1985.
- 13- Rosenberg. Alexander. "Davidson's Unintended Attack on Psychology" pp. 399- 407 in "Actions and Events perspectives on the philosophy of Donald Davidson" ed. by Ernest Lepore and Brian P McLaughlin. Basil Blackwell 1985
- 14- Smart, J.J.C "Sensations and Brain Processes" in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.C
- 15- Westphal. Jonathan "Philosophical Propositions. An Introduction to Philosophy". Routledge London and New York. 1st published 1998
- 16- Ziff Pául "About Behaviorism in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.c. Dover Publications. Inc. New York. 1st published 1981

ثبت بأهم المصطلحات الواردة في هذا البحث

A

action	فعل
analytic	تحليلي
anomalism of the mental	عدم خضوع ما هو عقلي لقانون
apriori	قبلى
argument	حجة
asymmetry	لا نسائلي
	إذا كانت (س) أسبق من (ص)، فإن (ص) يجب ألا تكون أسبق من (س).

B

behavior	سلوك
behaviorism	النظرية (النزعية) السلوكية
belief	إعتقاد
brain	مخ

C

causal interaction	تفاعل على
cause	علة
consciousness	تأييد - ندعيم

correlation ترابط - نعائق

counterfactuals قضايا شرطية مناقضة للواقع

D

deductive-nomological الاستنباطي التفسيري التومولوجي explanation

desire رغبة

disposition ميل

E

effect معلوم

entity كيان

events حوادث

explanation تفسير

extentional ما صدقي

G

generalisation تعميم

H

holism الاتجاه الكلى

human action, فعل إنسانى

hypothetical proposition بحصية فرضية

I

identity	ذاتية - هوية
identity theory	النظرية الذائية
implication	علاقة اللزوم
individual	فردي
<u>intentional</u>	<u>قصدى - مقصد</u>

L

Law	قانون
Logical positivism	الوضعيية المنطقية

M

mental events	حوادث عقلية
mental terms	مفردات أو حدود عقلية
mind	عقل
monism	الواحدية
motive	دافع

N

neutral monism	الواحدية المحايدة
nominalists	دعاة التزعة الإسمية

الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية: nomological character of causality
أى القول أن أى علاقة علية بين حادثتين تخضع بالضرورة لقانون يفسرها.

P

Particular	جزئي
Phenomena	ظواهر
Phenomenological Fallacy	المغالطة الظواهرية
Physical events	حوادث فيزيقية
Primary reasons	أسباب أولية
Proposition	قضية
Propositional attitudes	مواقف قضائية
Psychological Law	قانون سيكولوجي
Psychophysical Law	قانون سيكوفيزيقي

R

rationality	عقلانية
reason	سبب
reduction	رد

S

sensatoin

احساس

synthetic

نرکیبی

T

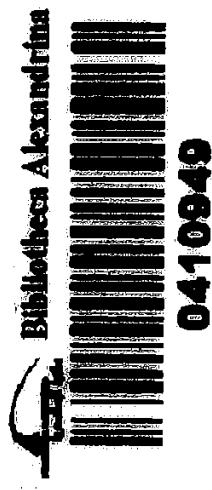
transitivity

تعدی

إذا كانت (س) تسبق (ص)، وكانت (ص) تسبق (ى) فان (س) يجب أن تسبق (ى).

شركة الملايين للطباعة

اول شارع السفن - العامرية
كيلو ٢٢ طريق اسكندرية - القاهرة الصحراوى
٠١٢ / ٣٩٧٩٢١٨٠



0410949

44/1538